

Distr.: General
25 May 2021
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 25 أيار/مايو 2021 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن.

يشرفني أن أرفق طيه نسخة من الإحاطتين اللتين قدمهما السيد يان كوبيتش، المبعوث الخاص للأمين العام المعني بليبيا ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، والسفير ت. س. تيرومورتى، الممثل الدائم للهند، بصفته رئيسا للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا، وكذلك البيانات التي أدلى بها ممثلو الاتحاد الروسي، وإستونيا، وأيرلندا، وتونس، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، والصين، وفرنسا، وفيت نام، وكينيا، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، والنيجر، والهند، والولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بالجلسة التي عقدت عن طريق التداول بالفيديو يوم الجمعة 21 أيار/مايو 2021 بشأن "الحالة في ليبيا". كما أدلى ممثل ليبيا ببيان.

ووفقاً للإجراء المبين في الرسالة الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء المجلس المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 (S/2020/372)، والذي تم الاتفاق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية التي سببتها جائحة مرض فيروس كورونا، ستصدر هاتين الإحاطتين والبيانات بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) جانغ جون
رئيس مجلس الأمن



المرفق الأول

إحاطة المبعوث الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، يان كوبيتش

على مدى الأشهر القليلة الماضية، جددت التطورات الإيجابية الأمل في إعادة توحيد ليبيا ومؤسساتها، واستعادة سيادتها، وفي تحقيق السلام المستدام والتنمية والأمن والاستقرار في البلد والمنطقة.

ولا تزال المهمة الحاسمة الأهمية للسلطات والمؤسسات الليبية تتمثل في كفالة إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية في 24 كانون الأول/ديسمبر على النحو المبين في خارطة الطريق لملتقى الحوار السياسي الليبي والذي دعا إليه القرار 2570 (2021). وتكمن هذه الأولوية في صميم ولاية حكومة الوحدة الوطنية. ومجلس النواب مسؤول عن توضيح الأساس الدستوري للانتخابات واعتماد التشريعات الانتخابية اللازمة. ويجب أن يتم ذلك في موعد أقصاه 1 تموز/يوليه، لإعطاء المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في ليبيا الوقت الكافي للتحضير للانتخابات.

وقامت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بتيسير عمل اللجنة القانونية التابعة للملتقى الحوار السياسي الليبي، التي وضعت اقتراحاً بشأن الأساس الدستوري للانتخابات. وسيناقش الملتقى هذا الاقتراح في اجتماعه العام المقرر عقده يومي 26 و 27 أيار/مايو، مع التركيز على حل المسائل المفتوحة المتبقية وإحالة الأساس الدستوري المقترح إلى مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة.

وعقب اجتماعاً، أكد رئيس مجلس النواب، في بيانه الصادر في 4 أيار/مايو، أهمية إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في موعدها. وأشار إلى أنه إذا وافق ملتقى الحوار السياسي الليبي، فينبغي إحالة الاتفاق إلى مجلس النواب لاعتماده وإضافته إلى الإعلان الدستوري، وإذا لم يكن هناك اتفاق، فإننا، كما قال رئيس البرلمان، سننفذ قرار مجلس النواب رقم 5 لعام 2014، بإجراء انتخابات رئاسية مباشرة. وقال رئيس البرلمان إن مشروع قانون حول الانتخابات الرئاسية المباشرة جاهز لتقديمه إلى مجلس النواب.

وما فتئت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات تعمل باستمرار من أجل إجراء الانتخابات في 24 كانون الأول/ديسمبر 2021. وقد تم تنقيح قائمة الناخبين لتكون جاهزة لتحديث تسجيل الناخبين المقبل، وقد بدأ بالفعل تجهيز 2,3 مليون بطاقة انتخابية للناخبين الذين سجلوا أنفسهم في العمليات الانتخابية السابقة. وعلى الصعيد المحلي، تهدف اللجنة المركزية للانتخابات المجالس البلدية إلى اختتام 70 عملية انتخابات معلقة للمجالس هذا العام، بما في ذلك في المنطقة الشرقية. ولكن جهود المفوضية لن تكون مجدية إذا لم يعتمد مجلس النواب التشريع الانتخابي بحلول نهاية حزيران/يونيه على أقصى تقدير، من أجل إجراء انتخابات وطنية ذات مصداقية.

ولا يزال وقف إطلاق النار صامداً. وعلى الرغم من الاشتباكات بين الجماعات المسلحة المختلفة من حين لآخر، لا تزال جهود بناء الثقة بين الجانبين مستمرة. وفي الفترة الماضية، أطلق الجانبان سراح مئات السجناء والمحتجزين، وكانت عمليات الإفراج تتم أسبوعياً تقريباً في أجزاء مختلفة من البلد، ولا سيما خلال شهر رمضان.

لكن توقف إحراز التقدم في قضايا رئيسية مثل إعادة فتح الطريق الساحلي بين سرت ومصراتة وبدء انسحاب المرتزقة والمقاتلين الأجانب والقوات الأجنبية، ومن ثم ترسيخ انقسام ليبيا.

وقد رسم التقرير الأخير لفريق خبراء الأمم المتحدة (انظر S/2021/229) صورة قاتمة لعدم الامتثال لحظر الأسلحة. وقد وجد القراران (2021) 2570 و (2021) 2571 أنه من الضروري أن نحث الأطراف الليبية وجميع الدول الأعضاء مرة أخرى على احترام ودعم التنفيذ الكامل لحظر الأسلحة واتفاق وقف إطلاق النار، بما في ذلك من خلال انسحاب جميع القوات الأجنبية والمرتبقة من ليبيا بدون تأخير. وأود أن أشير في هذا الصدد إلى الدور الهام الذي تضطلع به عملية إيريني للقوة البحرية للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط.

وتتص المادة 2 من اتفاق وقف إطلاق النار على ما يلي:

”... إخلاء جميع خطوط التماس من الوحدات العسكرية والمجموعات المسلحة بإعادتها إلى معسكراتها بالتزامن مع خروج جميع المرتزقة والمقاتلين الأجانب من الأراضي الليبية برا وبحرا وجوا“.

وبناء على ذلك، فإن انسحاب عدد محدود من المرتزقة ثم نقلهم جوا إلى خارج ليبيا يمكن أن يبدأ انسحابا متبادلا ومتوازنا ومنظما للمرتزقة والمقاتلين الأجانب والقوات الأجنبية من البلد. وهذا النهج، الذي اعتمدته اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 يحتاج إلى استكمال بخطة وجدول زمني متفق عليهما مع القوى الخارجية المرتبطة بالمرتزقة والقوات الأجنبية في ليبيا.

ويأذن القرار (2021) 2570 للبعثة بنشر مراقبين لدعم آلية رصد وقف إطلاق النار التي تقودها ليبيا وتملك زمامها. وفي المرحلة الأولى، تعتزم الأمانة العامة نشر وجود في مواقع متقدمة في طرابلس يضم 10 مراقبين من قدرات مراقبي الأمم المتحدة الموجودة حاليا.

إن استمرار استخدام الآلاف من المرتزقة والمقاتلين الأجانب والجماعات المسلحة ووجودهم وأنشطتهم يشكل تهديدا كبيرا ليس لأمن ليبيا فحسب، بل للمنطقة ككل. وتذكرنا الأحداث المقلقة الأخيرة في تشاد مرة أخرى بالطابع المترابط والصلات بين الحالة الأمنية في ليبيا وأمن واستقرار المنطقة.

إن القدرة العالية على التنقل للجماعات المسلحة والإرهابيين وكذلك المهاجرين واللاجئين لأسباب اقتصادية، غالبا من خلال قنوات تديرها شبكات إجرامية منظمة وغيرها من الجهات الفاعلة المحلية عبر الحدود غير المنضبطة، لا يؤدي إلا إلى تعزيز مخاطر زيادة عدم الاستقرار وانعدام الأمن في ليبيا والمنطقة. ولذلك من الأهمية بمكان ضمان رحيل المقاتلين الأجانب والمرتبقة والجماعات المسلحة بصورة منظمة، إلى جانب نزع سلاحهم وتسريحهم وإعادة إدماجهم في بلدانهم الأصلية.

ويجب أن يقتزن انسحاب المقاتلين الأجانب والجماعات المسلحة التي لها أصول في المنطقة بجهود موسعة في جميع أنحاء ليبيا والمنطقة الأوسع لمعالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار، ولا سيما من خلال المصالحة الشاملة للجميع، وبناء السلام، وبرامج التنمية، مع التركيز على تمكين الشباب والنساء. ويجب أن تكون التدابير والبرامج المنسقة والتكاملية التي يدعمها المجتمع الدولي ويشارك في تمويلها، إلى جانب اتخاذ إجراءات محلية ودولية حازمة ضد العصابات الإجرامية من مهربي الأشخاص والمتجرين بالمخدرات والأسلحة، جزءا من الحل، إذا ما كان له أن يكون دائما ومستداما، وكذلك يجب أن تكون التدابير التعاونية لتعزيز الرقابة في المناطق الحدودية، بما في ذلك المراقبة المتكاملة للحدود وإدارتها. ومن المهم بنفس القدر إعادة النظر في النهج الذي يتبعه الاتحاد الأوروبي في معالجة مسألة اللاجئين والمهاجرين، والعمل في شراكة مع ليبيا والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

وينص اتفاق وقف إطلاق النار على إطار عمل تملك ليبيا زمامه لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وقد كلفت اللجنة العسكرية المشتركة بإنشاء لجنة فرعية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للبدء في تحديد وتصنيف الجماعات المسلحة والكيانات المسلحة على الأراضي الليبية، بهدف تفكيكها وإعادة إدماج أفرادها في المجتمع أو الخدمة الحكومية. وتلتزم الأمم المتحدة بدعم بدء التخطيط لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن عملاً باستراتيجية مملوكة وطنياً وبقيادة وطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن.

وفي 5 نيسان/أبريل، أعلن المجلس الرئاسي الليبي عن إنشاء لجنة مصالحة وطنية عليا. ويجري عمل مشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لمساعدة السلطات الليبية على تعزيز المصالحة القائمة على الحقوق والعدالة الانتقالية، مع التركيز على المصالحة المجتمعية والمحلية والمشاركة المجدية للنساء والشباب وجميع المكونات الثقافية في ليبيا.

إن الخيط المشترك الذي يمر عبر جميع تحديات حقوق الإنسان في ليبيا هو الإفلات من العقاب، بما في ذلك على أخطر انتهاكات القانون الدولي. ومن التذكيرات الصارخة بأهوال النزاع الليبي اكتشاف أكثر من مائة مقبرة جماعية، في أعقاب استعادة حكومة الوفاق الوطني لثروته. إن حقوق الضحايا في معرفة الحقيقة والعدالة والجبر - والعودة إلى المساءلة الكاملة عن الجرائم - هي السبيل الوحيد لضمان العدالة والمصالحة القائمة على الحقوق في البلد. ومن شأن أي جهود تبذل لتحقيق السلام المستدام أن تفشل ما لم تتصد ليبيا للانتهاكات التي ترتكبها جميع الأطراف في دورات النزاع.

وتظل حالة المهاجرين واللاجئين في ليبيا تثير قلقاً بالغاً. فهناك ما يقرب من 575 000 مهاجر من أكثر من 41 دولة في ليبيا، أكثر من ثلثهم قديموا من بلدان مجاورة. وقد لقي أكثر من 500 شخص حتفهم حتى الآن في عام 2021، وأعاد خفر السواحل الليبي نحو 9 135 مهاجراً ولاجئاً إلى ليبيا، مقارنة بـ 12 000 شخص أعيدوا طوال عام 2020. ويحتجز معظم العائدين تعسفاً من قبل إدارة مكافحة الهجرة غير الشرعية في ظروف سيئة للغاية، مع تقييد أو عدم السماح بوصول وكالات العمل الإنساني إليهم، أو يُنقلون إلى جهات فاعلة غير تابعة للدولة، ما يؤدي إلى فقدان آلاف الأشخاص واعتبارهم في عداد المفقودين في نظام الاحتجاز الرسمي. وينبغي لحكومة الوحدة الوطنية أن تضع على وجه السرعة ضمانات بمراعاة الأصول القانونية لإنهاء ومنع الاحتجاز التعسفي عن طريق إنشاء نظام للمراجعة القضائية تقوده وزارة العدل، تمشياً مع التزاماتها الأخيرة بالتصدي للاحتجاز التعسفي. ونرحب في هذا الصدد بتقلي رد إيجابي جداً من وزيرتي الخارجية والعدل الليبيتين - كلتاها من العنصر النسائي.

إن الدعم النشط الذي تقدمه الحكومة لتيسير عمل منظمة الهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الإجراء الإنساني والعودة الطوعية للاجئين والمهاجرين من ليبيا وإعادة توطينهم أمر مطلوب بشكل عاجل نظراً لإلغاء السلطات الليبية مؤخراً لمثل هذه المغادرة وتأجيلها. وأرحب بالجهود المتجددة الرامية إلى معالجة مسائل الهجرة واللاجئين المتعددة الأوجه في ليبيا من خلال فرقة العمل الثلاثية.

وقد بلغ العدد الإجمالي لحالات الإصابة بمرض فيروس كورونا المبلغ عنها في ليبيا حتى أوائل أيار/مايو 181 174 حالة، وفقاً لمنظمة الصحة العالمية. ويجري تنفيذ برنامج التطعيم الوطني لحكومة الوحدة الوطنية في البلديات في جميع أنحاء البلد. وقد بلغ عدد الأشخاص الذين تلقوا الجرعة الأولى للقاح - مع تسجيل 731 000 شخص في البرنامج - نحو 100 000 شخص في منتصف أيار/مايو. وتواصل

منظمة الصحة العالمية واليونيسيف دعم الجهود الوطنية الرامية إلى مكافحة الجائحة، بما في ذلك وصول دفعة ثانية من 117 600 جرعة لقاح إلى ليبيا في 19 أيار/مايو عن طريق مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي.

والأمر متروك للسلطات الليبية والمؤسسات الوطنية لتغتيم فرص الوحدة والسيادة الوليدتين اللتين استعادتهما حديثاً لمواصلة الانتقال السياسي نحو بلد موحد كامل السيادة ينعم بالسلم والاستقرار، بمشاركة كاملة وفعالة ومجدية من النساء والشباب. ويجب توطيد التقدم والإنجازات المهمة التي تحققت في الأشهر العديدة الماضية. ويجب أن تستعيد العمليات زخمها، ويجب على السلطات والمؤسسات الليبية أن ترقى إلى مستوى مسؤولياتها. ويتعين على جميع الأطراف الليبية أن تتعاون وتدعم مجلس الرئاسة وحكومة الوحدة الوطنية في جهودهما الرامية إلى بسط سلطتهما بالكامل وتأكيدهما بفعالية في الوقت الذي يضطلعان فيه بمسؤولياتهما في جميع أنحاء ليبيا.

ولا تزال الجهود المتضافرة والمنسقة التي يبذلها المجتمع الدولي لدعم العمليات التي يقودها الليبيون ويملكونها حاسمة. وعلينا أن نواصل العمل مع السلطات والمؤسسات الليبية وأن نقدم الدعم لها في جهودها الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية وتوحيد مؤسسات الدولة والتنفيذ الكامل لاتفاق وقف إطلاق النار - وكل ذلك بهدف تمهيد الطريق للانتخابات التي ستجرى في 24 كانون الأول/ديسمبر. ويجب إجراء الانتخابات بطريقة حرة ونزيهة وأمنة لضمان قبول النتائج. وهذا أمر مهم للشعب الليبي وللمنطقة ككل.

المرفق الثاني

إحاطة رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1970 (2011)، ت. س. تيروموتي

وفقاً للفقرة 24 (هـ) من قرار مجلس الأمن 1970 (2011) المؤرخ 26 شباط/فبراير 2011، يشرفني أن أقدم تقريراً إلى مجلس الأمن عن أعمال اللجنة المنشأة بموجب القرار نفسه. وسأتناول في هذا التقرير التطورات التي حصلت منذ بداية ولايتي بوصفي رئيساً، في 1 كانون الثاني/يناير 2021، حتى الآن، بالنظر إلى أن التقرير السنوي للجنة لعام 2020 (S/2020/1256)، يغطي الفترة من الإحاطة الأخيرة التي قدمها سلفي (S/2020/879، المرفق الثاني) في 2 أيلول/سبتمبر 2020، إلى نهاية عام 2020. لقد اجتمع أعضاء اللجنة مرتين خلال هذه الفترة في شكل مشاورات غير رسمية جانبية عن طريق التداول بالفيديو في جلسات مغلقة، واضطلعوا بعمل إضافي باستخدام إجراء الموافقة الصامتة.

وأود أن أبدأ بالتذكير بالقرار 2571 (2021)، الذي اتخذته مجلس الأمن في 16 نيسان/أبريل 2021 (انظر S/2021/382)، ومدد فيه التراخيص والتدابير المحددة زمنياً الرامية إلى منع صادرات النفط غير المشروعة من ليبيا، بما في ذلك النفط الخام والمنتجات النفطية المكررة، إلى 30 تموز/يوليه 2022. ولم يكن حظر الأسلحة وحظر السفر وتجميد الأصول محدداً زمنياً ولا يزال ذلك سارياً. وكذلك مدد المجلس ولاية فريق الخبراء المعني بليبيا حتى 15 آب/أغسطس 2022. وفي 14 أيار/مايو، عين الأمين العام ستة أفراد للعمل في الفريق.

وفي 5 آذار/مارس، استمعت اللجنة إلى عرض قدمه فريق الخبراء بشأن تقريره النهائي (انظر S/2021/229) الذي قدم وفقاً للقرار 2509 (2020). وبما أن التقرير متاح للجمهور، فلن أخص نتائجهم. وخلال الاجتماع المغلق عن طريق التداول بالفيديو أثنى أعضاء اللجنة على عمل الفريق. وأعربوا عن قلقهم إزاء الانتهاكات المبلغ عنها لحظر الأسلحة، وحثوا جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على احترام الحظر. كما أعربوا عن قلقهم إزاء استمرار وجود القوات الأجنبية والمرتزقة في ليبيا، على الرغم من توقيع اتفاق وقف إطلاق النار في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2020، ودعوا إلى انسحاب تلك القوات والمرتزقة فوراً. وكذلك أكدوا تقارير الفريق عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني وانتهاكات حقوق الإنسان في ليبيا، بما في ذلك الأحداث التي وقعت في ترهونة ومزدة ومحنة المهاجرين بصفة عامة. واتفق أعضاء اللجنة على إجراءات المتابعة فيما يتعلق بالتوصيات التسع الموجهة إلى اللجنة.

وقد سبق نشر التقرير النهائي للفريق تسريب بعض محتوياته إلى وسائل الإعلام، فضلاً عن نشر معلومات مضللة. وأعرب أعضاء اللجنة عن قلقهم وفزعهم في ذلك الصدد.

وفيما يتعلق بإجراء المتابعة المتفق عليه أرسلت اللجنة رسائل إلى ليبيا بشأن المسائل المتعلقة بالمهاجرين وطالبي اللجوء والمحتجزين، بما في ذلك عمليات القتل في مزدة، وجوانب تجميد الأصول المتعلقة بهيئة الاستثمار الليبية. وعلى مستوى العمل التقني، ناقش أعضاء اللجنة جانبين آخرين من جوانب تجميد الأصول سلط الفريق الضوء عليهما، لكنهم اتفقوا على عدم اتخاذ أي إجراء آخر بشأنهما. كما قامت اللجنة بتحديث بعض المعلومات التعريفية في قائمة جزائها.

وفي 10 أيار/مايو، استمعت اللجنة والمشاركون المدعوون إلى إحاطة قدمها فريق الخبراء. وشاركت 18 دولة عضواً، بما فيها ليبيا، وثلاث منظمات إقليمية في الاجتماع المغلق عن طريق التداول بالفيديو. وكان الغرض من هذا الحدث مواصلة تعزيز الحوار بشأن التنفيذ الفعال لتدابير الجزاءات التي

فرضها مجلس الأمن فيما يتعلق بليبيا. وبالإضافة إلى مشاركة الجمهورية العربية السورية في الاجتماع، نقلت أيضا مذكرة شفوية إلى اللجنة بتاريخ 9 أيار/مايو 2021.

وفيما يتعلق بحظر توريد الأسلحة، تلقت اللجنة رسائل من مصر واليونان، على التوالي، بشأن جوانب مختلفة من ذلك التدبير. ووافقت اللجنة على طلب إعفاء، بموجب الفقرة 9 (ج) من القرار 1970 (2011)، قدمته مالطة. وتلقت اللجنة خمسة تقارير تقنيش عن خمس سفن وثلاثة تقارير عن محاولات تقنيش ثلاث سفن من عملية القوة البحرية للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط.

وفيما يتعلق تجميد الأصول، لم تتخذ اللجنة أي قرار سلبي بشأن إخطارين بالإعفاء، بالاستناد إلى الفقرة 19 (أ) من القرار 1970 (2011)، قدمتهما سويسرا والمملكة المتحدة. وفيما يتعلق بثلاثة إخطارات إضافية، بالاستناد إلى الفقرات 19 (أ) أو 21 من القرار 1970 (2011)، التي قدمتها بلجيكا والبحرين وكندا، قررت اللجنة أن أيا منها لا يفي بنطاق الأحكام المنصوص عليها في الفقرة المستشهد بها. وتلقت اللجنة أيضا رسالة من ليختنشتاين في إطار متابعة لإخطار سبق تقديمه بموجب الفقرة 19 (أ) من القرار 1970 (2011). وتلقت اللجنة رسالتين من هيئة الاستثمار الليبية بشأن مختلف جوانب تجميد الأصول. وأخيرا، تلقت اللجنة خلال الفترة المشمولة بالتقرير تقريرين عن التنفيذ من الهند والمكسيك.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا التزام اللجنة بالمساهمة في تعزيز السلام والاستقرار في ليبيا.

المرفق الثالث

بيان الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، جانغ جون

[الأصل: بالصينية]

أشكر الممثل الخاص كوبيتش ورئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا، السفير تيرومورتى، الممثل الدائم للهند، على إحاطتهما.

ومنذ بداية هذا العام، ظل وقف إطلاق النار في ليبيا قائماً بشكل عام، واستمرت العملية السياسية في المضي قدماً. ويجب على جميع الأطراف في ليبيا والمجتمع الدولي أن يعتزوا بثمار السلام، وأن يغتنموا الفرصة ويواصلوا تعزيز جهودهم لتحقيق الاستقرار الطويل الأجل في ليبيا. وأود أن أثير النقاط التالية.

أولاً، ينبغي الحفاظ على وقف إطلاق النار والحفاظ على السلام والاستقرار. إن الحفاظ على وقف إطلاق النار شرط أساسي للنهوض بعملية الانتقال السياسي وتوحيد مؤسسات الدولة. وبموجب آلية اللجنة العسكرية المشتركة 5+5، ينبغي على جميع الأطراف في ليبيا مواصلة التنفيذ الكامل لاتفاق وقف إطلاق النار، وتعزيز إصلاح قطاع الأمن بشكل فعال، وإنشاء قوات عسكرية وشرطية مشتركة. ويجب على المجتمع الدولي أن يهيئ الظروف المواتية لذلك.

ويجب على الأمم المتحدة نشر آلية رصد وقف إطلاق النار التابعة لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في أقرب وقت ممكن، وفقاً لمتطلبات القرار 2570 (2021) وعلى أساس مبدأ الملكية والقيادة من قبل الليبيين. وينبغي أن يتم انسحاب المقاتلين والمرتبقة الأجانب من ليبيا على وجه السرعة وبطريقة منظمة لمنع حدوث المزيد من الآثار السلبية على الاستقرار الإقليمي.

ثانياً، ينبغي أن نحافظ على الزخم الإيجابي وأن نتمكن من النهوض بعملية الانتقال السياسي. وفي الآونة الأخيرة، نجحت الأحزاب الليبية في تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، وأكملت نقل السلطة، وشرعت في عملية مصالحة وطنية، وعقدت انتخابات بلدية، وحقت نتائج إيجابية.

والخطوة التالية هي التركيز على ضمان إجراء الانتخابات العامة في نهاية العام في الموعد المحدد وبصورة سلسة. ونشجع جميع الأطراف في ليبيا على وضع مصالح البلد وشعبها في المقام الأول، وتعزيز الوحدة والتعاون وحل النزاعات التي قد تنشأ خلال الاستعدادات للانتخابات من خلال الحوار والتشاور. ووفقاً لولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا الصادرة عن مجلس الأمن، ينبغي لها أن تعزز اتصالاتها وتنسيقها مع الحكومة الليبية وأن تقدم المساعدة البناءة.

ثالثاً، ينبغي أن نعمل بإعادة الإعمار بعد الحرب وأن نعزز مكاسب السلام. وتقدر الصين الجهود التي تبذلها الحكومة الليبية لإعداد ميزانية حكومية، وتوحيد مؤسسات البنك المركزي، وتحسين الإدارة الاقتصادية. ونشجع الحكومة الليبية على مواصلة تحقيق الاستقرار في إنتاج النفط، وتشجيع الإصلاحات الاقتصادية، وتحسين الخدمات العامة، واستئناف التنمية الاقتصادية في أقرب وقت ممكن. وينبغي للمجتمع الدولي أن يزيد من المساعدة المقدمة إلى ليبيا وأن يعمق التعاون الاستثماري في مجالات التجارة والاستثمار وبناء الهياكل الأساسية وغيرها من المجالات.

رابعاً، ينبغي أن نأخذ الحالة الراهنة في الاعتبار وأن نخدم الهدف العام. وتعتقد الصين على الدوام أنجزاء ليست سوى وسيلة، وليست غاية في حد ذاتها. وفي ظل الظروف الراهنة، ينبغي تنفيذ حظر

الأسلحة المفروضة على ليبيا تنفيذا فعالا. ويساور ليبيا القلق إزاء فقدان الأصول المجمدة، وينبغي للجنة الجزاءات أن تعجل بالنظر في السبل المناسبة للاستجابة لشواغلها المشروعة. وقد سرب التقرير السنوي لفريق خبراء لجنة الجزاءات المعني بليبيا (انظر S/2021/1256) قبل إصداره رسميا، مما أثار التكهّنات. ويؤمل أن تتخذ تدابير أخرى لمنع تكرار هذه الحوادث.

والصين مستعدة للعمل مع المجتمع الدولي لزيادة المساهمة في تحقيق السلام الدائم والازدهار والتنمية في ليبيا.

المرفق الرابع

بيان نائب الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة، غيرت أوفارت

أشكر المبعوث الخاص، يان كوبيتش، على إحاطته. وأود أن أعرب عن دعم إستونيا الكامل لعمله ولبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

إن استمرار العملية السياسية في ليبيا أمر مشجع ويعطي الأمل في تحقيق سلام دائم في ليبيا الموحدة. ومن الأهمية بمكان الآن أن نحافظ على هذه الوتيرة لكي تجري الانتخابات في 24 كانون الأول/ديسمبر. وتوفر خارطة الطريق التي رسمها منتدى الحوار السياسي الليبي والقرار 2570 (2021) الذي اتخذته مجلس الأمن مؤخرًا الإطار اللازم لذلك.

إن المشاركة الحقيقية والبناءة لجميع الأطراف الليبية تكتسي أهمية بالغة في ضمان إجراء عملية انتخابية تتسم بالمصداقية والشفافية في الإطار الزمني المخطط له. ومن الأهمية بمكان إشراك أصوات النساء والشباب في جميع مراحل العملية وعلى جميع مستوياتها. وعلاوة على ذلك، فإن إيجاد حيز آمن للنساء والشباب للتعبير عن آرائهم دون خوف من الانتقام هو السبيل الوحيد القابل للتطبيق لتحقيق سلام دائم.

وفيما يتعلق بالمسار العسكري، فإن التزام اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 باتفاق وقف إطلاق النار المبرم في 23 تشرين الأول/أكتوبر أمر مشجع. ومن الأهمية بمكان أن ينفذ بالكامل اتفاق وقف إطلاق النار. ونشيد بتبادل الأسرى مؤخرًا، لأنه تدبير هام لبناء الثقة. إن فتح الطريق الساحلي - وهو عنصر رئيسي في اتفاق وقف إطلاق النار - سيزيد من بناء الثقة بين الطرفين وسيخدم غرض توحيد ليبيا.

ومن العناصر الأساسية الأخرى لاتفاق وقف إطلاق النار في ليبيا إبعاد جميع المقاتلين والمرتبقة الأجانب. فقد أعرب الليبيون عن رغبتهم بوضوح شديد، ومن واجب المجتمع الدولي أن يبدي الاحترام بإنهاء كل التدخل الأجنبي. ونكرر دعوتنا لجميع الجهات المعنية إلى الإنهاء الفوري للانتهاكات الصارخة لنظام الجزاءات الليبية وسحب جميع المقاتلين والمرتبقة الأجانب من ليبيا. ويجب وقف جميع الأعمال التي تنتهك الحظر المفروض على توريد الأسلحة إلى ليبيا فورًا.

ونرحب بجهود عملية القوة البحرية للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط لدعم تنفيذ حظر الأسلحة الذي يفرضه مجلس الأمن على ليبيا. وتعمل عملية إيريني بشكل صارم بموجب الإذن الممنوح لها من مجلس الأمن، وتتسم أنشطتها بالحياد وتقدم مساهمة مهمة في تنفيذ نظام الجزاءات. ولذلك، من المهم تجديد تفويضات مجلس الأمن، على النحو المبين في القرار 2526 (2020).

وقد أعطى مجلس الأمن في قراره 2570 (2021) ولاية واضحة ومرنة لإنشاء آلية موثوقة وواقعية وفعالة لرصد وقف إطلاق النار تعمل تحت رعاية الأمم المتحدة. وندعو إلى تنفيذ جميع التدابير اللازمة للسماح بنشر آلية رصد وقف إطلاق النار التي يقودها الليبيون ويمسكون بزمامها وعناصر الدعم الدولي التابع لها في أقرب وقت ممكن، وفقًا لما نص عليه القرار 2570 (2021).

ويتعين اتخاذ خطوات ملموسة لتعزيز بناء الثقة بين الأطراف الليبية والمجتمع الليبي. ويشمل ذلك إجراء تحقيق شامل في جميع ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان وأعمال القتل الجماعي والتعذيب والاختفاء

القسري، فضلا عن كفالة تحقيق العدالة للضحايا. ويعدُّ اتخاذ تدابير ملموسة لمكافحة الإقلاّت من العقاب وضمان المساءلة والتركيز على المصالحة أمورا أساسية لتعافي المجتمع.

ولا يزال يساورنا القلق إزاء الحالة الإنسانية في الميدان. ومما يبعث على القلق العميق الحالة المزرية للمهاجرين وطالبي اللجوء الذين يتعرضون للعنف المستمر، بما في ذلك العنف الجنسي والجسدي ويقعون ضحية له. وندعو السلطات إلى اتخاذ خطوات واضحة للتخفيف من معاناة المدنيين.

أخيرا، أود أن أؤكد أن العملية السياسية تحت رعاية الأمم المتحدة وعملية برلين لا تزال الإطار الدولي الوحيد المقبول لدعم الليبيين في جهودهم الرامية إلى تحقيق السلام الدائم.

المرفق الخامس

بيان نائبة الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، ناتالي برودهيرست إستيفال.

[الأصل: بالفرنسية]

أشكر المبعوث الخاص يان كوبيتش والرئيس الهندي للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا على إحاطتهما. وأود أيضاً أن أرحب بحضور وزير خارجية بنغلاديش بيننا اليوم.

لقد شهدت ليبيا تقدماً مشجعاً على الجبهة السياسية في الأشهر الأخيرة، ولكن لا يزال الوضع هشاً. ومن الضروري بذل كل جهد ممكن لضمان نجاح عملية الانتقال السياسي.

ويجب على وجه الخصوص استيفاء جميع الشروط اللازمة لإجراء الانتخابات بطريقة ناجحة في 24 كانون الأول/ديسمبر. لقد حدد مجلس الأمن هذه الشروط بوضوح في القرار 2570 (2021) الذي اتخذته أصحاب المصلحة الليبيون بالإجماع ورحبوا به. ويجب تنفيذ ذلك القرار بالكامل الآن. ويجب وضع إطار قانوني للانتخابات. ويجب اعتماد ميزانية موحدة لها. ويجب ضمان مشاركة المرأة والشباب بطريقة هادفة في المراحل المبكرة من العملية الانتخابية. ويجب ضمان استقرار البلد وسيادته، فضلاً عن أمن الليبيين. تحقيقاً لتلك الغاية، يجب تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في 23 تشرين الأول/أكتوبر تنفيذاً كاملاً علاوةً وينبغي الالتزام بحظر الأسلحة.

وكما نعلم، يجب على القوات الأجنبية والمرتبقة الانسحاب من الأراضي الليبية على النحو المنصوص عليه في اتفاق وقف إطلاق النار الذي أقره الليبيون في إطار اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 ووفقاً للقرار 2570 (2021). وفرنسا على استعداد للعمل مع الليبيين ومع جميع الدول الأعضاء المعنية لإيجاد حل دبلوماسي يمكن من تنفيذ ذلك الانسحاب والتحقق منه، مع ضمان عدم زعزعة استقرار البلدان المجاورة لليبيا التي يأتي منها بعض المرتبقة في كثير من الأحيان.

وندعو إلى تنفيذ جميع تدابير بناء الثقة المنصوص عليها في اتفاق وقف إطلاق النار، ولا سيما إعادة فتح الطريق الساحلي بين سرت ومصراتة على وجه السرعة.

وندعو بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا إلى بذل كل جهد ممكن ودون إبطاء لتسهيل إنشاء الآلية الليبية لرصد وقف إطلاق النار وفقاً للقرار 2570 (2021) مع توفير عدد كاف من المراقبين الدوليين. إن الاتحاد الأوروبي على استعداد تام للاستجابة لمطالب الأطراف الليبية والبعثة بالمساهمة في تلك الآلية.

كما نذكر بالدور الأساسي الذي أدته عملية إيريني التابعة للقوة البحرية للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط في تنفيذ حظر الأسلحة الذي أقره المجلس. وتعتبر عملية إيريني الآلية الوحيدة المكرسة لتنفيذ الحظر، وقد وثّق فريق الخبراء المعني بليبيا انتهاكاتها توثيقاً كافياً لما فيه مصلحة الأطراف. ولذلك فهي عملية لا غنى عنها. وهي تنفذ ولايتها بحياد تام ويجب أن تواصل القيام بذلك. عليه ستقترح فرنسا وإستونيا قريباً مشروع قرار يجدد آلية التفتيش في أعالي البحار التي أنشأها القرار 2292 (2016).

ونعوّل على تأييده من قبل المجلس بالإجماع.

وسوف تحل الأزمة في ليبيا على المدى الطويل إذا ما عولج عدد من المسائل الهيكلية الرئيسية.

وتذكّرنا وفاة الرئيس إدريس ديبي بالمخاطر الأمنية التي تشكلها الجماعات المسلحة الأجنبية في ليبيا، وخاصة بالنسبة لجميع البلدان المجاورة، لا سيما منطقة الساحل. وفيما يتعلق بالجماعات والمليشيات المسلحة الليبية، يجب أن تبدأ عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في ليبيا دون إبطاء بالتوازي مع إعادة بناء المؤسسات الأمنية الموحدة. والهدف واضح وراء ذلك: لا يمكن لليبيا أن تستعيد سيادتها بدون تفكيك المليشيات في أقرب وقت ممكن.

ومن الضروري توحيد القوات المسلحة والأمنية الليبية، فضلا عن توحيد مؤسساتها الاقتصادية والمالية. ويجب أن يكفل ذلك أيضا التوزيع العادل والمنصف لموارد ليبيا لصالح الشعب الليبي بأسره.

ونرفض الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في ليبيا. ويجب أن نضع حداً للاتجار بالمهاجرين، الأمر الذي أكدّه العديد من المتكلمين اليوم. ولذلك ندعو شركاءنا في مجلس الأمن إلى إنهاء تحفظاتهم على الأفراد الذين اقترحت اللجنة فرض جزاءات عليهم. ومن المهم أيضا أن تكفل البعثة بصفة خاصة حماية الأطفال في النزاع الليبي. أخيرا، ولأجل مكافحة إفلات مرتكبي الجرائم الدولية من العقاب، نذكّر بالالتزام الذي يفرضه القرار 1970 (2011) على السلطات الليبية والأطراف المعنية بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية.

وستواصل فرنسا الالتزام والتعاون مع شركائها الأوروبيين لوضع حد للأزمة الليبية بما يمكنها من بناء مستقبل سلمي في ليبيا. وستتبع جلسة المجلس المقرر عقدها في تموز/يوليه برئاسة فرنسا لمجلس الأمن فرصة لتقييم الحالة قبل ستة أشهر بالضبط من الانتخابات.

المرفق السادس

بيان الممثل الدائم للهند لدى الأمم المتحدة، السيد ت. س. تيرومورتى

أود أن أشكر المبعوث الخاص يان كوبيتش على إحاطته لمجلس الأمن. كما أرحب بمشاركة الممثل الدائم لليبيا، سعادة السيد السفير طاهر السنّي، في هذه الجلسة.

ويسعدنا أن نلاحظ أن هناك الآن ما يدعو إلى التفاؤل الحذر بعد أكثر من عقد من الزمن منذ بدء النزاع في ليبيا. وتمضي حكومة الوحدة الوطنية المكلفة بإجراء الانتخابات في 24 كانون الأول/ديسمبر قدما في تحقيق أهدافها بينما تم الحفاظ على اتفاق وقف إطلاق النار إلى حد كبير. لكن وكما سمعنا من المبعوث الخاص، بالرغم من التقدم المحرز لا تزال هناك أسباب تبعث على القلق واحتمال عرقلة المخربين للعملية السياسية. ويتعين على المجتمع الدولي، والمجلس بصفة خاصة، تقديم الدعم لليبيا وهي تواصل مسيرتها نحو السلام والاستقرار. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد على النقاط التالية.

أولا، يتعين حماية سيادة ليبيا واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية. ويجب أن تكون عملية السلام بقيادة ليبية ويتولى الليبيون زمامها كاملا دون إملات أو تدخل خارجي.

ثانيا، من الضروري إجراء الانتخابات بطريقة سلسة وحرّة ونزيهة في 24 كانون الأول/ديسمبر. ولذلك يتعين على حكومة الوحدة الوطنية تقديم الدعم الإداري اللازم، بما في ذلك توفير ميزانية كافية. ويتعين على مجلس النواب توضيح الأساس الدستوري والقانوني للانتخابات ثم سن التشريعات حسب الاقتضاء بحلول 1 تموز/يوليه.

ثالثا، يتطلب السلام المستدام عملية مصالحة وطنية شاملة وجامعة. ونأمل أن تشارك جميع الأطراف المعنية بإخلاص في ذلك المسعى. ونحث المجتمع الدولي أيضا على دعم هذه العملية.

رابعا، من دواعي القلق أن يستمر انتهاك أحكام اتفاق وقف إطلاق النار، ولا سيما تلك المتعلقة بانسحاب المقاتلين والمرتبقة الأجانب. يشكل استمرار وجود المقاتلين الأجانب تهديدا خطيرا ليس لليبيا فحسب، بل أيضا لجيرانها والمنطقة ككل. ومن الضروري فتح الطريق الساحلي في أقرب وقت ممكن كعنصر هام من عناصر اتفاق وقف إطلاق النار. وإلى جانب توحيد ليبيا، سيكون ذلك أيضا رمزا واضحا لالتزام المجتمع الدولي باتفاق وقف إطلاق النار وعملية السلام. ونتطلع إلى نشر عنصر رصد وقف إطلاق النار في بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في وقت مبكر، على النحو الذي وافق عليه مجلس الأمن من خلال قراره 2570 (2021).

خامسا، من المهم التخطيط لنزع سلاح الجماعات المسلحة والجهات الفاعلة المسلحة من غير الدول وتسريحها وإعادة إدماجها. ونقدر استعداد البعثة لتقديم المساعدة إلى ليبيا في تلك العملية.

سادسا، يجب أن نكفل عدم السماح للقوى والمنظمات الإرهابية بالازدهار في ليبيا، لأن ذلك قد يؤدي إلى تأثير متعاقب في جميع أنحاء المنطقة. ويجب على المجتمع الدولي أن يتكلم بصوت واحد ضد الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره.

تتمتع الهند تقليديا بعلاقات ثنائية وثيقة ومفيدة للجانبين مع ليبيا، تعززها الروابط التجارية الوثيقة وغيرها من الروابط. ولا تزال الهند ملتزمة بدعم ليبيا والشعب الليبي في مساعدهما لتحقيق السلام الدائم في

البلد. وتحقيقاً لتلك الغاية، نتطلع إلى العمل مع حكومة الوحدة الوطنية في توفير المساعدة في مجال بناء القدرات والتدريب في مجالات يحددها الطرفان.

المرفق السابع

بيان الممثلة الدائمة لأيرلندا لدى الأمم المتحدة، جيرالدين بيرن ناسون

أشكر يان كوبيتش على إحاطته وقيادته الوثيقة لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في هذه الفترة الهامة بالنسبة للليبيا. وأود أن أشكر السفير تيرومورتي على إحاطته وأن أرحب بالسفير السني وأشكره على إحاطته الممتازة هذا الصباح.

ونرحب بالتقدم الكبير الذي أحرز في ليبيا على الجبهة السياسية في الأشهر الأخيرة. ونرى في ذلك شهادة على عمل ملتقى الحوار السياسي الليبي والإرادة السياسية والرغبة بين صفوف الشعب الليبي نفسه في مستقبل أفضل. ومن المهم الحفاظ على الزخم على المسارين السياسي والأمني. ونود أيضا أن نشيد بألمانيا لقيادتها عملية برلين، التي تؤدي دورا حيويا في تعظيم الدعم الدولي للليبيا، ونتطلع إلى اجتماعها في الشهر المقبل.

وعلى المسار السياسي، من الواضح أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به - وقد سمعنا ذلك هذا الصباح - لضمان أن يكون للشعب الليبي المستقبل الموحد والسلمي الذي يستحقه. وتمثل الانتخابات المقرر إجراؤها في 24 كانون الأول/ديسمبر لحظة محورية بالنسبة للليبيا ويجب أن تمضي كما هو مخطط لها. ولذلك، من المهم أن يوضح مجلس النواب ويسن، في موعد أقصاه 1 تموز/يوليه، الأساس الدستوري، فضلا عن الإطار القانوني وإطار الميزانية للانتخابات، كما دعا مجلس الأمن في القرار 2570 (2021)، الذي اعتمد في الشهر الماضي. وسيساعد ذلك على ضمان أن تكون الانتخابات سلمية وشفافة وشاملة للجميع، حتى يتمكن الشعب الليبي من تقرير مستقبله. وسيكون من المهم جدا لحكومة الوحدة الوطنية أن تكفل سلامة الشخصيات السياسية والمرشحين والناخبين على حد سواء. وإجراء الانتخابات البلدية، على الرغم من التحديات السياسية والأمنية والمتصلة بالجائحة، إنجاز هام ومشجع.

ومن الأهمية بمكان أيضا أن تشارك المرأة مشاركة كاملة في انتخابات كانون الأول/ديسمبر وفي العملية السياسية على نطاق أوسع. وأود أن أحيي الدور الرئيسي للتجمع النسائي في ملتقى الحوار السياسي الليبي، وأود أيضا أن أرحب بتعهد السلطة التنفيذية المؤقتة الجديدة بتعيين النساء في 30 في المائة على الأقل من المناصب التنفيذية العليا. وسوف نتابع ذلك ونكفل الوفاء به. وتكرر أيرلندا دعوة الأمين العام لحكومة الوحدة الوطنية إلى الوفاء بهذا الالتزام الهام.

وعلى المسار الأمني، تحت أيرلندا البعثة على الاضطلاع بدور يتسم بطابع استباقي أكبر بشأن آلية رصد وقف إطلاق النار بالتنسيق الوثيق مع اللجنة العسكرية المشتركة 5+5. وفي حين ينبغي بالطبع أن تكون العملية مملوكة لليبيين وقيادتهم، يجب على بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والمجتمع الدولي دعم الليبيين في تنفيذ وقف إطلاق النار. ونتطلع إلى نشر مراقبي البعثة في أسرع وقت ممكن. ونشدد على ضرورة كفالة مراعاة الاعتبارات الجنسانية تامة.

ولا تزال أيرلندا تشعر بقلق عميق إزاء استمرار وجود المقاتلين والمرتبقة الأجانب في ليبيا. ونشيد بالأعضاء الأفارقة في مجلس الأمن، أي جنوب أفريقيا وتونس والنيجر، وكذلك بسان فنسننت وجزر غرينادين، لتسليط الضوء على آثار هذه الحالة على البلدان المجاورة. ونكرر دعوتنا إلى تنفيذ جميع أحكام وقف إطلاق النار. وقد أحرز تقدم طيب في إزالة المتفجرات من مخلفات الحرب من الطريق الساحلي. ومع ذلك، فإن استمرار إغلاق الطريق أمر مؤسف. وستحتاج ليبيا والبلدان المجاورة أيضا إلى الدعم في مجال

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن. وستكون الاعتبارات الجنسانية هامة في هذا المجال أيضا.

ويساور أيرلندا قلق بالغ إزاء استمرار ورود تقارير عن انتهاكات لحظر توريد الأسلحة، على الرغم من النداءات العديدة التي وجهها مجلس الأمن، وكان آخرها في القرار 2570 (2021). ونشيد بالدور الهام الذي تضطلع به عملية إيريني التابعة للقوة البحرية للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط، التي تنفذ بموضوعية الحظر المفروض في أعالي البحار. ونتطلع إلى تجديد ولاية عملية إيريني في الشهر المقبل.

وتشاطر أيرلندا الأمين العام قلقه إزاء استمرار الاحتجاز التعسفي للمهاجرين واللاجئين، بمن فيهم النساء والأطفال. ينبغي إنهاء هذه الممارسة. كما يلزم اتخاذ تدابير لحماية المحتجزين من أهوال العنف الجنسي، ومساعدة الضحايا والناجين، وكفالة التحقيق في جميع ادعاءات العنف الجنسي وملاحقتها قضائيا على نحو فعال.

ويجب أن تكون المساءلة خطوة هامة في عملية السلام في ليبيا، ويجب كفالتها فيما يخص انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك مذابح ترهونة. ومن غير المقبول أن يتصرف مرتكبو الجرائم الدولية الخطيرة دون عقاب. ومع ذلك، فإن ما أبلغ عنه مؤخرا من وفاة اثنين من الهاربين من المحكمة الجنائية الدولية، قبل أن يتسنى عرضهما على المحكمة، يبرز انعدام المساءلة. فالسلام يتطلب العدالة، والعدالة تتحقق بالتعاون مع المحكمة ومساعدتها.

وفي الختام، أرحب بإنشاء اللجنة العليا للمصالحة الوطنية لوضع الأساس لعملية مصالحة وطنية. ويسر أيرلندا أن تشاطر تجربتها الخاصة في المصالحة في جزيرتنا الصغيرة، التي لا تزال عملاقا قيد التنفيذ. وأكرر دعوة الأمين العام إلى عملية شاملة للجميع تقوم على العدالة وحقوق الإنسان، وهو أمر حاسم لدعم السلام والاستقرار والتماسك الاجتماعي في ليبيا على المدى الطويل.

المرفق الثامن

بيان نائب الممثل الدائم لكينيا لدى الأمم المتحدة، مايكل كيبوينو

يعرب وفدي عن الامتنان للإحاطة التي قدمها السيد يان كوبيتش، المبعوث الخاص للأمين العام المعني بليبيا، والسفير تيرومورتى، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1970 (2011)، بشأن ليبيا. كما نرحب بزميلنا السفير طاهر السني، الممثل الدائم لليبيا، ونشكره على إسهامه.

إن ليبيا تقف على أعتاب إنجاز كبير في عملية السلام الطويلة والمضنية. ونعترف بالمكاسب الجدية بالثناء التي تحققت من خلال المرونة والتصميم المطلقين لشعبها. ونشيد أيضاً بجهود بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وبالدور الحاسم للدول المجاورة والمنظمات الإقليمية والشركاء الآخرين.

وكان اتخاذ القرارين 2570 (2021) و 2571 (2021) هو الصوت القوي المطلوب من المجلس. وينبغي لنا الآن أن نواصل تنفيذهما فيما نساعد الشعب الليبي على المضي قدماً نحو الهدف المنشود - أن تكون ليبيا سلمية وأمنة ومستقرة خالية من التدخل الأجنبي غير الضروري.

وتحيط كينيا علماً بتقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (S/2021/451) وتوافق على ضرورة تحصين المكاسب السياسية التي تحققت من أجل إجراء انتخابات 24 كانون الأول/ديسمبر.

ولضخ مزيد من الزخم في العملية الجارية، تشدد كينيا على ضرورة أن تحترم جميع الأطراف والدول الأعضاء اتفاق وقف إطلاق النار احتراماً كاملاً، بما في ذلك المغادرة الفورية للمقاتلين والمرتبقة الأجانب، وأن تمتثل لحظر الأسلحة. وينبغي للأمانة العامة، على وجه الخصوص، أن تكمل عملية تفصيل الاحتياجات اللازمة لنشر دعم رصد وقف إطلاق النار المتوخى في القرار 2570 (2021).

وتدعو كينيا أيضاً إلى نشر برنامج لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في ليبيا، وهو ما ينبغي أن يتم جنباً إلى جنب مع إصلاحات قطاع الأمن. ونحن على استعداد لتبادل خبراتنا في هذا الصدد، استناداً إلى تنفيذ استراتيجيتنا لمكافحة الإرهاب والتطرف. بيد أننا يجب أن ندرك خطر تأجيج النزاع الدوري في المنطقة، إذا لم يكن برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المتوخى مصحوباً ببرامج مماثلة مناظرة في الدول المجاورة. ولذلك فمن المهم أن تعمل البعثة، في دعمها لليبيا في هذا الشأن، بتنسيق وتشاور وثيقين مع الدول المجاورة والمنظمات الإقليمية والشركاء المهتمين الآخرين.

وتشجع كينيا حكومة الوحدة الوطنية على مواصلة العمل من أجل إعادة توحيد المؤسسات الوطنية للوفاء بالتزاماتها تجاه الشعب.

ونشجع أيضاً على مواصلة الاستثمار في المصالحة الوطنية. وفي هذا الصدد، نرحب بإنشاء اللجنة العليا للمصالحة الوطنية وننوه بالتزام الاتحاد الأفريقي بدعم هذه العملية.

إن استمرار اعتراض السفن في البحر والمعاملة غير العادلة للمهاجرين وإعادتهم إلى الموانئ الليبية، في انتهاك لحقوق الإنسان الأساسية، مصدر قلق لكينيا. وبالنظر إلى أن ليبيا ليست ميناء آمناً للعودة، فإننا ندعو جميع المعنيين إلى وقف هذه الممارسة. وفي الوقت نفسه، فإن استمرار الوضع المروع لللاجئين في ليبيا يستدعي اهتماماً عاجلاً.

وينبغي أن تساعد الجزاءات في دفع عملية السلام قدماً. ومن المهم أن تخضع الأصول المجمدة لحراسة جيدة لما فيه مصلحة الشعب الليبي في المستقبل وأن تستعرض على النحو المناسب، وفقاً للقرار 2571 (2021).

ونؤيد تنفيذ حظر الأسلحة من خلال تجديد الأذن بموجب القرار 2292 (2016). ونحث على إجراء مشاورات وثيقة مع حكومة الوحدة الوطنية في تنفيذها.

وأخيراً، تدعو كينيا جميع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية إلى مواصلة تقديم الدعم لعملية سلام يقودها الليبيون ويملكون زمامها حقاً بطريقة تدعم سيادة ليبيا وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي.

المرفق التاسع

بيان نائبة الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة، أليسيا بوينروسسترو ماسيو

[الأصل: بالإسبانية]

أشكر المبعوث الخاص كوبيتش والسفير تيروموتي ممثل الهند، بصفتهم رئيساً للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا، على إحاطتهما. كما أرحّب بحضور الممثل الدائم لليبيا في مجلس الأمن.

منذ توقيع اتفاق وقف إطلاق النار في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، نجح الشعب الليبي في التغلب على عقبات متعددة تحول دون المضي قدماً نحو إعادة توحيد البلد والمصالحة الوطنية. وعلى الرغم من التحديات المتبقية، لا سيما في مجال الأمن، أحرزت الحكومة الانتقالية بقيادة رئيس الوزراء عبد الحميد محمد ديبية تقدماً في إعادة تنظيم الدولة، والاقتصاد الليبي يسير على الطريق الصحيح لتحقيق انتعاش كبير هذا العام.

وفي هذا الصدد، ترحب المكسيك بالتقدم المحرز في العملية السياسية الذي أتاح تشكيل حكومة الوحدة الوطنية والتوحيد التدريجي لمؤسسات الدولة وسريان اتفاق وقف إطلاق النار. تلك النتيجة الإيجابية هي نتيجة السلوك المسؤول للأطراف السياسية الليبية والعمل الممتاز الذي قامت به بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لتنظيم الحوار.

ونحن على ثقة بأن هذا الموقف البناء سيسود وأن الأطراف السياسية الليبية المختلفة ستواصل إلى الاتفاقات اللازمة لتيسير الانتقال الديمقراطي من خلال تنظيم الانتخابات العامة في 24 كانون الأول/ديسمبر. وفي هذا الصدد، ندعو إلى مناقشة المقترحات التي وضعتها اللجنة القانونية لمنتدى الحوار السياسي الليبي على أساس دستوري وسن تشريع بحلول 1 تموز/يوليه.

ويسر المكسيك أن يتضمن مشروع الأساس الدستوري الحالي تدابير لضمان تمثيل المرأة في السلطة التشريعية وينص على إدماج الشباب واللاجئين والمشردين داخلياً والتنوع الثقافي للبلاد. ونأمل أن يتيح الاجتماع الافتراضي الذي سيعقد الأسبوع المقبل تحت رعاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا إحراز تقدم نحو اعتماد ذلك المشروع.

وعلاوة على ذلك، يجب التوصل إلى اتفاق سياسي داخل مجلس النواب لاعتماد ميزانية موحدة. ومن شأن ذلك أن يكفل حصول الدولة على الموارد اللازمة لتنظيم الانتخابات المقبلة واستعادة الخدمات الأساسية.

وعلى الرغم من التقدم الجوهري الذي نشهده في العملية السياسية، لا تزال الحالة الإنسانية خطيرة، ولا سيما فيما يتعلق بالمهاجرين. لقد أودت حوادث غرق السفن في الأسابيع الأخيرة بحياة مئات الأشخاص الذين انطلقوا إلى ليبيا بنية الوصول إلى أوروبا. ونأسف المكسيك لتلك المآسي وتدعو سلطات بلدان منشأ المهاجرين ومقصدتهم إلى العمل بالتنسيق مع الحكومة الليبية والمنظمات الدولية والإقليمية لمساعدة وحماية المهاجرين.

ونكرر دعوتنا إلى السلطات الليبية لاتخاذ التدابير اللازمة، بمساعدة بعثة الأمم المتحدة وبدعم من الاتحاد الأفريقي، لوضع الأسلحة المتراكمة على مدى سنوات النزاع تحت سيطرة الدولة. وفي الوقت نفسه، يجب على مجلس الأمن أن يصر على التقيد بدقة بحظر الأسلحة ومعاقبة من ينتهكونه.

كما أن المغادرة المنظمة للمقاتلين الأجانب ضرورية أيضاً لتعزيز التقدم المحرز حتى الآن ولتجنب احتمال العودة إلى الأعمال القتالية.

إن مخاطر انتقال الأسلحة والمقاتلين في ليبيا إلى بلدان أخرى في المنطقة كبيرة، وتبين لنا أحداث نيسان/أبريل في تشاد، كما سمعنا بالفعل، حجم التهديد. ولذلك يجب على المجتمع الدولي أن يدعم الدولة الليبية وجيرانها في تحسين السيطرة على حدودها الجنوبية.

لقد طلبت المكسيك نشر مستشارين لحماية النساء والأطفال، كجزء من تعزيز قدرة البعثة على مساعدة هاتين المجموعتين اللتين تأثرتا بشكل خاص بالنزاع. وبعد أن كررنا النداء في القرار 2570 (2021)، الذي اتخذ بتأييد إجماعي من أعضاء المجلس في الشهر الماضي، نأمل أن يكون الانتشار فعالاً في أقرب وقت ممكن.

وفي الختام، نأمل أن يكون الاستعراض الاستراتيجي للبعثة فرصة للتفكير، ضمن أمور أخرى، في الطريقة التي أدرج بها المنظور الجنساني في ولاية تلك البعثة.

ويكرر بلدي المكسيك التزامه بالسلام الدائم، مع الاحترام الكامل لسيادة ليبيا وسلامتها الإقليمية.

المرفق العاشر

بيان الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة، عبدو أباري

[الأصل: بالفرنسية]

أود في البداية أن أعرب عن شكري للسيد يان كوبيتش، المبعوث الخاص للأمين العام المعني بليبيا، وللسفير ت. س. تيرومورت، رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا، على إحاطتهما والتزامهما المستمر بتحقيق الاستقرار في ليبيا.

والمعلومات التي قدمها للتو تتيح لنا تقييم الحالة في ليبيا من حيث التقدم المحرز في تنفيذ خارطة الطريق المبرمة في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 والتحديات المتبقية التي يتعين التغلب عليها في عمليات المصالحة السياسية والوطنية.

تفصلنا ستة أشهر عن انتخابات كانون الأول/ديسمبر 2021، وبعد أكثر من عقد من الفوضى والانقسام، تمر ليبيا بنقطة تحول حاسمة للنجاح في السعي إلى تحقيق المصالحة بين بناتها وأبنائها، وتضميد الجراح، وإرساء الأسس لمستقبل ديمقراطي وسلمي ومزدهر. ولهذا السبب فإن المقاومة والتأخيرات الملحوظة في تنفيذ بعض صفات ملتقى الحوار السياسي الليبي تذكرنا بأن الأطراف السياسية الليبية الفاعلة يجب أن تظهر الروح الوطنية المتجددة للتغلب على العقبات النهائية التي تحول دون إتمام العملية الانتقالية الجارية بنجاح.

وفي هذا الصدد، أود أن أدلي بالملاحظات التالية.

على الجبهة الأمنية، وبعد 10 سنوات من الحرب الأهلية، تحرز ليبيا تقدماً نحو تحقيق سلام دائم بفضل جهود المصالحة التي يقودها الليبيون أنفسهم والدعم الإيجابي من البلدان المجاورة والمجتمع الدولي.

وقد أدت الأمم المتحدة، من خلال بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، دوراً محورياً. لكننا نخشى بينما تصمت الأسلحة في ليبيا قد يتردد صداها بشكل يصم الأذان في منطقة الساحل، التي، يجب أن يقال، إنها تعاني من موجة ثانية من التأثير بالوضع في ليبيا. والتطورات الأخيرة في تشاد مثال جيد على ذلك.

وتحقيقاً لهذا الغرض، نذكر بالحاجة البالغة الأهمية إلى وضع خطة منظمة لانسحاب المقاتلين والمرتبقة الأجانب من ليبيا، مع آلية دعم لبلدان الساحل تشمل إصلاح قطاع الأمن، وخاصة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

وفي مواجهة خطر انتشار الأسلحة المتطورة والمقاتلين المدربين تدريباً جيداً والمحنكين عبر الحدود التي يسهل اختراقها لبلدان الساحل المجاورة لليبيا، تبين أن التحدي الأول الذي يتعين التصدي له هو تأمين تلك الحدود ومراقبتها.

في الواقع، منذ عام 2018، ما فتئت تشاد والنيجر وليبيا والسودان تحاول تنسيق الأمن على حدودها ضد التهديد القادم من جنوب ليبيا. ولذلك، ندعو مجلس الأمن إلى مواصلة النظر في هذه المسألة بعناية، بغية تقادي التهديدات المحتملة لسلامة البلدان المجاورة في منطقة الساحل.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن وفد بلدي، مرددا ما أشير إليه في الاجتماع الوزاري لمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي الذي عقد في 18 أيار/مايو، يؤكد من جديد أهمية احترام الأحكام المتعلقة بوقف إطلاق النار ووقف انتهاكات حظر الأسلحة.

وعلاوة على ذلك، وكما يتبين من استنتاجات الاجتماع 961 لمجلس السلم والأمن، ندعو إلى التعاون الجيد بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي عندما يتعلق الأمر باتخاذ خطوات لدعم آلية رصد وقف إطلاق النار في ليبيا.

وعلى الصعيد السياسي، نرحب بالدور الرئيسي الذي يقوم به ملتقى الحوار السياسي الليبي. ويجب الحفاظ على هذا الزخم للسماح بإجراء الانتخابات الوطنية في 24 كانون الأول/ديسمبر 2021، وفقا لخريطة الطريق التي وضعها ملتقى الحوار السياسي الليبي وكما طلب القرار 2570 (2021). ونشيد بالبعثة على جهودها الرامية إلى تيسير ودعم وضع الصيغة النهائية لمشاريع الوثائق الدستورية والانتخابية، ونأمل أن ينظر ملتقى الحوار السياسي الليبي في هذه الوثائق في اجتماعه الافتراضي المقرر عقده في 26 و 27 أيار/مايو عبر الإنترنت، وذلك للسماح باعتمادها بحلول الموعد النهائي الذي حددته خريطة الطريق في تموز/يوليه 2021.

ويرحب وفد بلدي أيضا بجهود الميسرين المشاركين للفريق العامل لمؤتمر برلين التابع للجنة المتابعة الدولية المعنية بليبيا على ما يقدمان من دعم ومشورة سليمة للجهات الفاعلة المعنية بالمرحلة الانتقالية بغية دفع عملية الانتقال قدما.

وعلاوة على ذلك، نرحب بإجراء الانتخابات البلدية على الرغم من التحديات السياسية والأمنية والتحديات المتصلة بالجائحة، مما يدل على التزام الليبيين بالقيم الديمقراطية والسلام.

ولا يسعني إنهاء ملاحظاتي دون التعبير عن قلق بلدي بشأن وضع ما يقدر بـ 571 ألف مهاجر ولاجئ في ليبيا والتأكيد على الحاجة إلى مراجعة سياسة إنزال المهاجرين واللاجئين الذين يتم اعتراضهم في البحر على الأراضي الليبية. إن الظروف السيئة التي تجد فيها النساء والأطفال أنفسهم في مراكز احتجاز تعسفية تتطلب منا استجابة بأكثر من طريقة. ولهذا السبب تعزم النيجر أن تقترح على المجلس مناقشة هذه المسألة في الوقت المناسب.

ومن جانبها، ينبغي على البلدان المجاورة لليبيا أن تعمل مع الاتحاد الأفريقي لوضع الأساس على وجه السرعة لعقد منتدى المصالحة الوطنية، الذي أصبحت أهميته بالنسبة لعملية إنهاء الأزمة في ليبيا واضحة للجميع الآن.

المرفق الحادي عشر

بيان الممثلة الدائمة للنرويج لدى الأمم المتحدة، مونا يول

أشكر المبعوث الخاص كوبيتش على عمله المستمر مع فريقه لدعم العمليات السياسية والأمنية والاقتصادية الجارية في ليبيا. ويسرنا أن نرى تقدماً مستمراً على المسار السياسي، لا سيما كجزء من خارطة الطريق نحو انتخابات كانون الأول/ديسمبر.

ونرحب بالخطوات المتواصلة التي اتخذتها حكومة الوحدة الوطنية ومجلس النواب على حد سواء للحفاظ على الزخم الإيجابي. ونشجع على التركيز المستمر على الاستعدادات للموافقة على الإطار الدستوري والقانوني للانتخابات وتمريضه، وغير ذلك من التشريعات الضرورية. وفي هذا الصدد، يشكل اعتماد ميزانية خطوة حاسمة تالية. ونحث الحكومة المؤقتة على إعطاء الأولوية للتدابير المهمة بالنسبة إلى الحياة اليومية للشعب الليبي - مثل استعادة الخدمات الأساسية للمياه والكهرباء والرعاية الصحية.

ونشيد أيضاً بدور بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والمبعوث الخاص كوبيتش في تيسير وضع الصيغة النهائية لمشروع مقترح للدستور قبل الاجتماع العام المقبل لملتقى الحوار السياسي الليبي. والنرويج تؤيد تأييداً كاملاً الشعب الليبي في سعيه إلى السلام والمصالحة من خلال عملية سياسية شاملة للجميع، وما زلنا نحث على المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للمرأة على جميع المستويات، فضلاً عن الإدماج الفعال لأصوات الشباب وجماعات المجتمع المدني بكافة أشكال تنوعها.

ونرحب أيضاً بإنشاء لجنة مصالحة وطنية عليا وبتعاون المبعوث الخاص مع الاتحاد الأفريقي في هذه المسألة. إن التحقيق في انتهاكات القانون الدولي الإنساني وانتهاكات حقوق الإنسان ومقاضاة مرتكبيها وتعزيز العدالة الانتقالية عناصر حاسمة لتحقيق السلام والاستقرار المستدامين في ليبيا.

إن حقيقة أن وقف إطلاق النار لا يزال صامداً علامة إيجابية. ومن الضروري توفير بيئة آمنة للتصويت في كانون الأول/ديسمبر لكسر حالة الجمود العسكرية. وترحب النرويج بالتقرير المرحلي عن ترتيبات رصد وقف إطلاق النار وتثني على الأعمال التحضيرية الجارية لنشر عنصر لرصد وقف إطلاق النار تابع للبعثة. وترحب النرويج أيضاً بالجهود المتواصلة التي تبذلها اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 لتيسير انسحاب المقاتلين والمرتبقة الأجانب.

ويجب إعطاء الأولوية لتنفيذ أحكام وقف إطلاق النار، بما في ذلك إعادة فتح الطريق الساحلي الاستراتيجي الذي يربط مصراتة بشرق ليبيا.

ونتمشى مع هذه الجهود، هناك حاجة أيضاً إلى عملية شاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للمقاتلين الأجانب العائدين بغية تجنب انتشار عدم الاستقرار في المنطقة. وهناك حاجة ماسة إلى إصلاح القطاع الأمني. وأود أيضاً أن أكرر تأكيد التزام جميع البلدان باحترام حظر الأسلحة الذي فرضه المجلس. فخرق الحظر لا يؤدي إلا إلى تأجيج النزاع. ونؤيد عملية إيريني للقوة البحرية التابعة للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط في تنفيذ حظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة على ليبيا.

وتشارك النرويج المبعوث الخاص في الإعراب عن قلقنا المستمر بشأن الاحتجاز التعسفي للمهاجرين واللاجئين، بمن فيهم الأطفال، في مراكز الاحتجاز الرسمية.

ومع تزايد عدد المهاجرين الذين يعبرون البحر الأبيض المتوسط، يتزايد أيضا عدد اللاجئين والمهاجرين المحتجزين. ومما يثير القلق البالغ التقارير التي تفيد بوقوع تعذيب وعنف واعتداء جنسيين داخل هذه المراكز. ونرحب بالإعلان عن إنشاء لجنة مؤلفة من 15 عضوا لمعالجة مسألة الاحتجاز التعسفي ونحث، كدأبنا، على احترام القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان. ومع دخولنا موسما يتوقع أن تزداد فيه الهجرة عبر البحر الأبيض المتوسط، نحتاج أيضا إلى التركيز على منع حدوث مآسي الغرق.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجدداً على دعم النرويج الثابت للمبعوث الخاص، وكل الأعمال التي جرى الاضطلاع بها لكفالة إجراء انتخابات نزيهة وآمنة في كانون الأول/ديسمبر، فضلا عن العمليات السياسية والأمنية والاقتصادية الشاملة والجامعة. وكما نعلم، هناك العديد من المفسدين المحتملين لهذه الجهود، ولا تزال هناك عقبات أمامنا. ومن مسؤوليتنا، كأعضاء في المجلس، أن نقدم إلى الليبيين الدعم الذي يحتاجون إليه.

المرفق الثاني عشر

بيان الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، فاسيلي نيبنزيا

[الأصل: بالروسية]

لا يسعني إلا أن أعرب عن أسفنا لاستمرار الممارسة المتمثلة في الجلسات عبر الإنترنت التي يعقدها مجلس الأمن لمناقشة المسائل المتعلقة بصون السلم والأمن الدوليين. ونعلم جميعاً أن الجمعية العامة، حتى يوم أمس، عززت انفتاحها بعقد مناقشة بالحضور الشخصي بشأن الشرق الأوسط، بمشاركة وفود وصلت من الخارج. كما رفعت مدينة نيويورك بعض القيود وستفتح بالكامل في 1 تموز/يوليه. ومع ذلك، يواصل المجلس تجاهل تلك الاتجاهات، وكأنه يحاول الاختباء من المجتمع الدولي.

وندعو رئاسة المجلس إلى اتخاذ تدابير شاملة لاستئناف الجلسات بالحضور الشخصي في قاعة مجلس الأمن التي تفي بجميع متطلبات السلامة ذات الصلة.

ونشكر المبعوث الخاص للأمين العام كوبيتش على إحاطته بشأن الحالة في ليبيا. ونرحب بمشاركة الممثل الدائم لليبيا، السفير السني، في هذه الإحاطة. ونشكر رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا، السفير تيرومرتي، على استعراضه لعمل تلك الهيئة الفرعية. وفي هذا الصدد، نود أن نعرب عن القلق إزاء الاتجار غير المشروع بالأسلحة في ليبيا، وهو عامل يزعزع استقرار الحالة الأمنية داخل البلد وفي منطقة الساحل والصحراء. ونشدد على أهمية حماية الأصول الليبية المجمدة. وقد أصبحت هذه المسألة أكثر إلحاحاً في ضوء محاولات طرف ثالث الاستفادة من موارد ليبيا. ويجب أن يتولى الليبيون أنفسهم معالجة جميع المسائل المتعلقة بالسيطرة على البنية التحتية للنفط وعمليات التصدير.

نحن متفائلون بحذر بشأن التطورات المستقبلية في ليبيا. وقد أحرز تقدم كبير على المسار السياسي للتسوية. وشكلت سلطات جديدة للفترة الانتقالية: مجلس الرئاسة وحكومة الوحدة الوطنية. ويمكنها بصفة عامة أن تتسلم مسؤوليات من الإدارة السابقة لغرب ليبيا والحكومة المؤقتة التي تتخذ من شرق البلد مقراً لها. وكانت هذه خطوة بارزة نحو حل الأزمة الحادة التي طال أمدها على أساس تسوية دستورية بين طرفي الخلاف.

ونأمل أن يتمكن المجلس الرئاسي وحكومة الوحدة الوطنية من إنشاء الهيكل التنفيذي من أعلى إلى أسفل على وجه السرعة وتوحيد هيئات الدولة والمؤسسات المالية والاقتصادية، فضلاً عن القوات المسلحة. وحالما يتم القيام بهذه المهام بنجاح، فإنها ستكفل الظروف اللازمة للاستفتاء الدستوري والانتخابات العامة المقرر إجراؤها في 24 كانون الأول/ديسمبر من هذا العام.

ومع ذلك، فإن تحقيق هذه الأهداف لن يكون سهلاً. والاحتمالات هي أنه نظراً للعبء الثقيل للمشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية في ليبيا، قد تستغرق الفترة الانتقالية وقتاً أطول مما كان متوقعاً. إن أهم شيء يجب على الليبيين القيام به الآن هو التغلب على انعدام الثقة المتبادل الناجم عن سنوات عديدة من النزاع، الذي أثير إلى حد كبير من الخارج في عام 2011. ونذكر زملائنا بهذه المحنة، التي لا يزال الليبيون يدفعون ثمنها حتى يومنا هذا، وندعوهم إلى الامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول المستقلة، بما فيها ليبيا.

لقد ساهمت روسيا في إقامة نظام وقف إطلاق النار في ليبيا. وكنا من أوائل الذين رحبوا بإنشاء سلطات انتقالية، حيث أصدرت وزارة خارجية بلدنا بياناً خاصاً بشأن تلك المسألة. وسنواصل الحفاظ على اتصالات وثيقة مع القوى السياسية الرئيسية في مختلف المناطق الليبية. والتقدم الذي أحرزته العملية السياسية مؤخراً لا يمكن أن يؤدي إلى النجاح إلا عندما تصبح شاملة حقاً. ولممثلي النظام السابق وممثلي المناطق الشرقية في ليبيا دور مهم يقومون به في هذا الصدد. ويجب عدم تركهم خلف الركب في بناء الدولة بعد انتهاء النزاع.

إن التسوية السياسية في ليبيا يجب ألا تكون ساحة للمنافسة الدولية. ونعتقد أنه من الضروري أن نراعي آراء البلدان المجاورة لليبيا ومصالحها، لأنها تتحمل العواقب المباشرة للأزمة المستمرة ويمكن أن تؤدي دوراً بناءً وإيجابياً في تعزيز التسوية السلمية.

وفي 16 نيسان/أبريل 2021، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار 2570 (2021)، الذي يوسّع - بناءً على طلب الطرفين الليبيين - ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. وننطلق من الافتراض أنه على موظفي الأمم المتحدة التقيد على نحو صارم بولايتها المتمثلة في رصد وقف إطلاق النار. ويجب أن تكون جميع معايير ذلك الرصد مقبولة لليبيين وأن يتم التفاوض معهم بشأنها.

المرفق الثالث عشر

بيان الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة، إنغا روندا كنغ

أود أن أعرب عن تقديرنا للمبعوث الخاص للأمين العام، السيد يان كوبيتش، على إحاطته الشاملة، وأن أشكر ت. س. تيروموتي، رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا، على عرضه التقرير الأربعين للرئيس. وننوه بحضور زميلنا الموقر طاهر السني.

تؤكد سانت فنسنت وجزر غرينادين من جديد دعمها الثابت لعملية الأمم المتحدة متعددة المسارات في ليبيا، وتقدر جهود المجتمع الدولي، بما في ذلك المبادرات التي تتخذها البلدان المجاورة والمنظمات الإقليمية.

بعد مرور ما يقرب من عقد من الزمن على انزلاق ليبيا نحو الاضطرابات، أصبح البلد الآن على أعتاب بدايات جديدة، مما يوفر فرصة مثالية لجميع الليبيين والمجتمع الدولي لإعادة العلاقات وتيسير السلام الدائم والاستقرار والتنمية المستدامة.

ويرحب وفد بلدي بالتقدم الكبير الذي أبرزه آخر تقرير للأمين العام (S/2021/451)، ويقدم دعمه لحكومة الوحدة الوطنية. ونشجع الحكومة على الوفاء بمسؤولياتها وفقاً لخريطة الطريق التي وضعها منتدى الحوار السياسي الليبي. إن إعطاء الأولوية لإعادة توحيد البلد، وإجراء إصلاحات اقتصادية، وتقديم الخدمات الأساسية، واستكمال الأعمال التحضيرية لإجراء انتخابات وطنية شاملة وحرّة ونزيهة وشفافة، وتدشين عملية مصالحة وطنية شاملة، هي عناصر أساسية في عملية التحول الديمقراطي في ليبيا.

ولدى الحكومة الانتقالية إطار زمني قصير جداً للتحضير لانتخابات 24 كانون الأول/ديسمبر الحاسمة. إننا نشجع حكومة الوحدة الوطنية وأصحاب المصلحة المعنيين على التعجيل بجميع الترتيبات اللوجستية وحل الخلافات الدستورية والقانونية لضمان إجراء الانتخابات في بيئة مواتية.

كما نشيد بالعمل الجاري للجنة الانتخابية الوطنية العليا والجهود التكميلية لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

إن النجاح في إجراء الانتخابات سيمهد الطريق للمصالحة الوطنية. ونحن راضون عن إنشاء اللجنة العليا للمصالحة الوطنية ونجدد دعمنا للتعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في هذا الصدد.

إن السلام المطلق لن يتحقق في ليبيا حتى تمثل جميع الأطراف لالتزاماتها الدولية بشكل صارم ويتم القضاء على جميع النزاعات. ولا يمكن المبالغة في هذا السياق في التأكيد على أهمية التقيد الصارم بحظر الأسلحة وجميع القرارات ذات الصلة بشأن ليبيا، بما في ذلك القراران 2570 (2021) و 2571 (2021) اللذان اتخذا مؤخرًا.

إن الوجود المترسخ للمقاتلين والمرتبقة الأجانب على الأراضي الليبية أمر غير مقبول. ويسرنا أن اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في 23 تشرين الأول/أكتوبر لا يزال سارياً ونلاحظ التقدم المحرز في تنفيذه. ولكن يساورنا قلق بالغ إزاء قلة الاهتمام بالدعوة إلى رحيل المقاتلين والمرتبقة الإرهابيين الأجانب من دون تأخير. ولذلك نكرر دعوتنا الصارخة إلى انسحابهم الكامل. وعلاوة على ذلك، نشيد بعمل لجنة

5+5 العسكرية المشتركة في تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار ونتطلع إلى تفعيل آلية رصد الوقف الشامل لإطلاق النار التي يملكها الليبيون ويقودها الليبيون.

إن لعدم الامتثال لقرارات مجلس الأمن وما يصاحب ذلك من تحديات أمنية تداعيات خطيرة على ليبيا والبلدان المجاورة ومنطقة الساحل والقارة الأوسع نطاقاً. ونظراً للحالة الأمنية المعقدة في ليبيا، فإن تعزيز التعاون بين حكومة الوحدة الوطنية والمنظمات الإقليمية والبلدان المجاورة، لا سيما في وضع برنامج فعال لإصلاح قطاع الأمن والتسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج، أمر بالغ الأهمية.

وإلى جانب العنوانين الرئيسية، فإن حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية، التي تفاقت بسبب جائحة مرض فيروس كورونا أمر مثير للقلق. كما إن الفئات الأكثر ضعفاً، ولا سيما المهاجرون واللاجئون والمشردون داخلياً، تحتاج كذلك إلى اهتمام خاص. ونحث السلطات على تيسير الوصول الآمن للمساعدات الإنسانية ولللاجئين والمهاجرين، فضلاً عن الاستجابة الملائمة لجائحة مرض فيروس كورونا. ومن الأهمية بمكان أيضاً أن يواصل المجتمع الدولي الإسهام في خطة ليبيا للاستجابة الإنسانية لعام 2021.

ونشدد على دعمنا لبعثة تقصي الحقائق في ليبيا والتحقيق الذي تجريه في المقابر الجماعية التي عثر عليها في ترهونة، ونكرر آراءنا بأن ليبيا ميناء غير آمن لإنزال اللاجئين والمهاجرين.

ومما يؤسف له أن ماضي الليبيين المباشر كان مثقلاً بالمعاناة. بيد أن عزيبتهم وتصميمهم، بدعم من المجتمع الدولي، أوصلاهم إلى هذا المنعطف الحرج من الأمل والتفاؤل. وقد حان الوقت الآن لليبيين للمصالحة وتشكيل مجتمع أعمق وأكثر انسجاماً لتحسين نوعية حياتهم بصفة عامة بشكل كبير، من خلال العملية السياسية التي يملكها ويقودها الليبيون.

وفي الختام، تعيد سانت فنسنت وجزر غرينادين تأكيد دعمها لمواصلة مرافقة أمتنا الشقيقة في سعيها إلى تحقيق السلام الدائم والمصالحة والتعمير والتنمية المستدامة.

المرفق الرابع عشر

بيان البعثة الدائمة لتونس لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالعربية]

في البداية أشكر السيد يان كوبيتش على إحاطته المفصلة وأثمن جهوده مع جميع أعضاء بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا من أجل دفع مسار التسوية السياسية في ليبيا، مجدداً له التزام تونس بمواصلة تقديم كافة التسهيلات لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ولمقرها في تونس.

ويحيط وفد بلدي علماً بتقرير لجنة العقوبات الخاصة بليبيا، مثنياً جهود الهند على رأس هذه اللجنة منذ توليها مهامها مطلع السنة الجارية.

كما أرحب بمشاركة المندوب الدائم لليبيا، السيد السفير الطاهر السنّي، في هذه الجلسة.

تُسجّل تونس بارتياح حرص الأشقاء الليبيين على إنجاح مسار التسوية السياسية خلال هذه المرحلة المفصليّة من تاريخ ليبيا. وتجدد التأكيد على أهميّة التزام جميع الأطراف الليبية بتنظيم الانتخابات التشريعية والرئاسية في الموعد المحدّد لها، في 24 كانون الأول/ديسمبر 2021، وفقاً لخارطة الطريق المعتمدة بتونس، لضمان المرور من المرحلة الانتقالية إلى مرحلة المؤسسات الدائمة في كنف الحرية والديمقراطية ودولة القانون.

وفي سياق الإعداد لتنظيم الاستحقاق الانتخابي المرتقب، يرحّب بلدي باجتماع اللجنة القانونية المنبثقة عن ملتقى الحوار السياسي الليبي في تونس، من 7 إلى 9 نيسان/أبريل 2021، وتحقيقها تقدماً ملموساً نحو الانتهاء من وضع مشروع قاعدة دستورية لممارسة السلطات التشريعية والتنفيذية مهامها. ويتطلع في هذا الإطار إلى انعقاد الاجتماع الإلكتروني لملتقى الحوار السياسي الليبي بنهاية هذا الشهر لمناقشة مقترح اللجنة القانونية بشأن القاعدة الدستورية للانتخابات.

وتؤكد تونس على أهميّة مراعاة الأجل التي وضعتها المفوضية الوطنية العليا للانتخابات لاعتماد الأساس الدستوري وقانون الانتخابات، بحلول 1 تموز/يوليه 2021، بما يسمح للهيئة بتنظيم هذا الاستحقاق الهام في أفضل الظروف، وعلى ضرورة تقديم الدعم اللازم والتسهيلات الضرورية الكفيلة بضمان نجاح الانتخابات.

تثمن تونس التزام الأطراف الليبية باحترام وقف إطلاق النار وتدعو إلى مواصلة العمل على التنفيذ الكامل لبنوده، بما في ذلك تسريع مغادرة المرتزقة والمقاتلين الأجانب لليبيا. وقد أجمعت دول المجلس خلال الحوار التفاعلي الذي بادرت باقتراحه مجموعة "A3+1" يوم 29 نيسان/أبريل الماضي على ضرورة خروج المقاتلين الأجانب والمرتزقة من ليبيا، من دون تأخير، بالنظر إلى ما يشكله بقاؤهم في ليبيا من تهديد لأمن الليبيين واستقرار ليبيا ولأمن واستقرار دول الجوار الليبي، ولا سيما منطقة الساحل.

وتهيب تونس بالجهات الفاعلة الإقليمية والدولية لدعم ومساندة السلطات الليبية وأجندة 5+5 العسكرية المشتركة في مساعيها لتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار، بما يشكل دعامة أساسية لمسار التسوية السياسية.

كما تدعو تونس الأطراف المعنية كافة إلى دعم إنشاء الآلية الليبية لمراقبة وقف إطلاق النار، بملكية وقيادة ليبية، وتتطلع لنشر المكون الأممي لمراقبة وقف إطلاق النار في إطار بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، في إطار دعم هذه الآلية، تنفيذًا للقرار 2570 (2021).

وتجدد تونس التأكيد، على ضرورة التزام الأطراف كافة بتنفيذ حظر السلاح المفروض على ليبيا وبعدم التدخل في شؤونها الداخلية وباحترام سيادتها واستقلالها ووحدتها الترابية. وتتطلع في هذا الإطار إلى تجديد القرار 2292 (2016) في سياق إنفاذ حظر السلاح، وتثمن الجهود الإقليمية والوطنية المبذولة في هذا المضمار.

كما تشدد تونس على أهمية احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وتعزيز المساءلة على الجرائم الخطيرة المرتكبة في ليبيا.

وتؤكد أيضا على أهمية إجراء عملية مصالحة جامعة شاملة في ليبيا، وترحب في هذا الإطار بإنشاء "الهيئة الوطنية للمصالحة الليبية"، وبجهود الاتحاد الأفريقي لدعم المصالحة الوطنية في ليبيا.

وفي الختام، تجدد تونس موقفها الثابت الداعم لمسار التسوية الأممي في ليبيا بملكية ليبية وقيادة ليبية والتزامها القوي بدعم جهود السلطات الليبية وتطلعات الشعب الليبي الشقيق نحو الديمقراطية والأمن وإعادة الإعمار وبمواصلة مساندة الجهود الأممية والدولية، بما يكفل استعادة ليبيا لأمنها واستقرارها ومكانتها التي تستحقها.

المرفق الخامس عشر

بيان الممثلة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة، باربرا وودوارد

أشكر المبعوث الخاص كوبينش والسفير تيروموتي على تقريريهما وعلى عملهما.

وكما سمعنا من زملاء آخرين، فإن هذه لحظة حرجة بالنسبة لليبيا. فهناك الآن طريق إلى إجراء انتخابات وطنية في كانون الأول/ديسمبر واحتمال تحقيق الاستقرار على المدى الطويل. قبل شهر، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار 2570 (2021) الذي يحدد الخطوات التالية في أربعة مجالات رئيسية.

أولاً، يتعين على السلطات الليبية المعنية، بما في ذلك مجلس النواب الليبي، توضيح الأساس الدستوري وأي تشريع ضروري ذي صلة بحلول 1 تموز/يوليه بغية السماح بمواصلة الاستعداد للانتخابات. ونحث مجلس النواب على النظر في المقترحات التي قدمها ملتقى الحوار السياسي الليبي، فضلاً عن أداء دوره في العملية. ونلاحظ أن ملتقى الحوار السياسي الليبي ربما يتخذ خطوات أيضاً لتيسير الانتخابات حسب الاقتضاء.

ثانياً، إن إجراء الانتخابات بطريقة ناجحة وشاملة يستحقها الليبيون يتطلب أكثر من مجرد إصدار تشريع. ولذا تحث المملكة المتحدة حكومة الوحدة الوطنية المؤقتة وجميع الجهات الليبية الفاعلة على اتخاذ الخطوات اللازمة لتهيئة البيئة المواتية بدعم من بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. ويشمل ذلك ضمان مشاركة المرأة في الترشيح والتصويت بصورة كاملة فعالة وعلى قدم المساواة في الانتخابات. وسيساعد التقدم المحرز في توحيد المؤسسات وتقديم الخدمات بطريقة فعالة في جميع أنحاء البلد، فضلاً عن الشفافية المالية العامة على بناء الثقة بين الجهات الفاعلة الليبية. ويعتبر تنفيذ وقف إطلاق النار الليبي أولوية ملحة بما في ذلك فتح الطريق الساحلي للربط بين الجزء الشرقي من البلد وغربه.

ثالثاً، يجب على المجتمع الدولي أن يؤدي دوره. ويجب وقف أولئك الذين يواصلون تقويض السيادة الليبية وانتهاك حظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة. ويجب سحب جميع القوات الأجنبية والمرتزقة من ليبيا دون تأخير لأن وجودهم يقوض السلام والاستقرار في ليبيا والمنطقة على نطاق أوسع، كما رأينا في الأحداث الأخيرة في تشاد. ونشجع النشر السريع لفريق الأمم المتحدة المتقدم لدعم الآلية الليبية لرصد وقف إطلاق النار.

أخيراً، يوضح القرار 2570 (2021) ضرورة محاسبة المسؤولين عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. إن الأبناء عن اكتشاف المزيد من المقابر الجماعية في ترهونة ليصل عددها الإجمالي إلى ما يزيد على 100 قبر صادمة. لقد فرضت المملكة المتحدة جزاءات على ميليشيا الكانبات وقادتها لدورهم في تلك الأفعال الشنيعة. لقد سئم الليبيون من الإفلات من العقاب والتدخل وعرقلة مساهمهم. ولذلك يجب علينا نحن المجتمع الدولي اتخاذ الإجراءات اللازمة عند الاقتضاء.

ختاماً، لقد اتخذت ليبيا خطوات هامة نحو التسوية السياسية المستدامة بقيادة البلد وملكيته. وأصبحت الخطوات التالية لمواصلة هذا الزخم واضحة. ويتعين الآن على قادة ليبيا والمجتمع الدولي القيام بما عليهم.

المرفق السادس عشر

بيان الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، لنذا توماس غرينفيلد

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى المبعوث الخاص كوبيتش على إحاطته اليوم. وأود أيضا أن أشكر سفير الهند على إحاطته وأرحب بالمثل الدائم الليبي لانضمامه إلينا أيضا.

قبل أكثر من شهر بقليل اتخذ هذا المجلس بالإجماع القرار 2570 (2021) وجدد ولاية نظام الجزاءات المفروضة على ليبيا من خلال القرار 2571 (2021). وأوضحنا أنه يجب إجراء انتخابات حرة ونزيهة في 24 كانون الأول/ديسمبر 2021. ويجب أن يخضع للجزاءات جميع من يعرقلون أو يقوضون إجراء الانتخابات المقرر إجراؤها وفقا لخريطة الطريق التي وضعها ملتقى الحوار السياسي الليبي.

وفي الوقت نفسه، فإن من الأهمية بمكان أن نواصل حماية حقوق الإنسان ومكافحة الفساد في ليبيا. وقد حقق الشعب الليبي تقدما هائلا من جانبه نحو المصالحة الوطنية. وبما أن الشعب الليبي يتطلع الآن إلى إجراء انتخابات فقد حان الوقت لأن توضح القيادة الليبية الأساس الدستوري للانتخابات وإصدار التشريع المطلوب، فضلا عن ضمان عدم تأخير موعد الانتخابات. وكما قال المبعوث الخاص كوبيتش وآخرون، يجب تحقيق ذلك التقدم بحلول 1 تموز/يوليه.

وبالإضافة إلى ذلك يجب تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في 23 تشرين الأول/أكتوبر تنفيذا كاملا. وأصدر مجلس الأمن بيانات تؤيد وقف إطلاق النار وأكد بالإجماع تلك المعايير في نيسان/أبريل. وتؤيد الولايات المتحدة تأييدا كاملا شروط وقف إطلاق النار. تحقيقا لتلك الغاية، يجب على جميع الجهات الخارجية الفاعلة المتورطة في النزاع وقف تدخلها العسكري والبدء في الانسحاب من ليبيا فورا. ولا مجال للتفسير هنا. فالكل يعني كل شيء.

وعلاوة على ذلك، يجب إنهاء جميع أشكال الدعم العسكري الخارجي الذي لا يتسق مع حظر واردات الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة - بما في ذلك تدريب وتمويل المرتزقة والقوات العميلة. ويؤكد عدم الاستقرار المتسم بالعنف مؤخرا في تشاد خطورة وجود المرتزقة الأجانب ولا يمكن السماح ببقائهم في ليبيا. ونؤيد أيضا تأييدا كاملا استمرار عملية إيريني التابعة للقوة البحرية للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط. وستتمكن حكومة ليبية ذات سيادة يتم تعزيزها بواسطة الانتخابات الوطنية من تحديد أفضل مجموعات الشركاء لإقامة علاقات التعاون الأمني معها في المستقبل. ويطلب القرار 2570 (2021) مواصلة دعم بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لآلية رصد وقف إطلاق النار بقيادة ليبيا ومليتها.

ونحث الأمم المتحدة على تحديد جميع الوسائل الضرورية والمناسبة لدعم جهود اللجنة العسكرية المشتركة دعما كاملا. ونتشجع لمواصلة اللجنة وضع خططها لآلية رصد وقف إطلاق النار بالتشاور مع البعثة، بما في ذلك نشر عدد صغير من المراقبين. ونؤيد أيضا التحقيق الذي تجريه المحكمة الجنائية الدولية في الحالة في ليبيا. ويجب أن يواجه العدالة أولئك الذين صدرت بحقهم أوامر بإلقاء القبض من قبل المحكمة الجنائية الدولية بتهم ارتكاب جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية - بمن فيهم مسؤولون كبار سابقون في نظام القذافي.

أخيرا، لقد حان الوقت لقيادة ليبيا لأن تشرع في توحيد الميزانية وبناء مؤسسات مكافحة الفساد وإشراك المجتمع المدني الليبي والقيادات النسائية في العملية السياسية. وتحتاج ليبيا إلى ميزانية موحدة لتلبية

احتياجات الشعب الليبي، ويتعين على الحكومة تنفيذ تدابير الشفافية لأجل التوصل إلى اتفاق دائم بشأن إدارة عائدات النفط. ويشير الليبيون باستمرار في استطلاعات الرأي إلى الفساد على أنه مشكلة عميقة الجذور يجب التغلب عليها كي يتسنى لليبيا تحقيق الرخاء. ويتعين على حكومة الوحدة الوطنية بناء مؤسسات تتصدى لآفة الفساد وإنهاء سيطرة الميليشيات التي استغلت مواقفها لتحقيق مكاسب شخصية.

ويقع على عاتق المجلس الالتزام بدعم بناء مؤسسات سيادية تتسم بالشفافية والمهنية وعدم التسييس، فضلا عن معاقبة المتورطين في الفساد. وبالتزامن مع تطوير هذه المؤسسات وغيرها في ليبيا يجب إشراك المجتمع المدني والقيادات النسائية. وسيساعد إشراكها في تعزيز السلام وضمان تحقيق الإنصاف ودفع المساءلة قدما.

وانطلاقا من تصويتنا في الشهر الماضي يتعين على المجلس مواصلة التحدث بصوت واحد عن ليبيا. فلنبذل كل ما في وسعنا لمساعدة الحكومة على مواصلة الزخم الإيجابي وهي تمضي نحو إجراء الانتخابات الوطنية في 24 كانون الأول/ديسمبر.

المرفق السابع عشر

بيان الممثل الدائم لفيت نام لدى الأمم المتحدة، دانغ دنه كوي

أود أن أشكر السيد يان كوبيتش، المبعوث الخاص للأمين العام إلى ليبيا، على إحاطته الشاملة والسفير ت. س. تيروموتي على إحاطته الأولى بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا. كما أرحب بمشاركة الممثل الدائم للبيبا، سعادة السيد السفير طاهر السني، في هذه الجلسة.

ويتيح التقدم الكبير الذي أحرز في ليبيا في الأشهر الأخيرة فرصة للسعي إلى تحقيق السلام والاستقرار على المدى الطويل في ليبيا. ويدل اعتماد القرار 2570 (2021) بالإجماع على الرسالة الموحدة للمجلس بشأن دعم عملية السلام بقيادة ليبيا وملكيته، فضلاً عن خريطة الطريق نحو الانتخابات بحلول نهاية هذا العام. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد على النقاط التالية.

أولاً، ندعو حكومة الوحدة الوطنية إلى بذل قصارى جهدها لتيسير الفترة الانتقالية والقيام بجميع الاستعدادات اللازمة لإجراء الانتخابات الوطنية، بما يتماشى مع خريطة الطريق المتفق عليها. ومن الضروري أن تواصل الأطراف الليبية إظهار روح التفاهم والثقة المتبادلة لدفع العملية السياسية قدماً.

ونشيد بالتعاون بين بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والمنظمات الإقليمية والبلدان المجاورة والشركاء الدوليين الآخرين في تعزيز عملية السلام في البلد. إن السلام المستدام في ليبيا سيمثل قصة نجاح للشعب الليبي وقصة نجاح للتعاون بين المجلس والمنظمات الإقليمية في صون السلام والأمن. وفي هذا الصدد، ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تعزيز الحوار ودعم تدابير بناء الثقة بين الأطراف المعنية في هذا الوقت الحاسم. ونتطلع إلى مشاركة النساء والشباب في الحياة السياسية للبلد بصورة نشطة وذات مغزى على نحو متزايد.

ثانياً، نحث الأطراف المعنية على الاحترام والتنفيذ الكاملين لأحكام اتفاق وقف إطلاق النار. ويجب أن يكون ذلك متسقاً أيضاً مع الالتزام بالتقيد بحظر الأسلحة تمشياً مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بشأن ليبيا للحفاظ على بيئة مواتية للعملية الانتقالية.

ونتطلع إلى عمل البعثة في دعم آلية رصد وقف إطلاق النار التي يقودها الليبيون ويملكون زمامها، على النحو المبين في القرار 2570 (2021). ومن المهم ضمان سلامة وأمن واستقلال مراقبي البعثة.

وعلاوة على ذلك، ينبغي أيضاً تيسير جهود بناء السلام لكفالة السلام والتنمية الطويلي الأمد في ليبيا. ونؤكد مجدداً دعمنا لانسحاب جميع القوات الأجنبية والمرتزقة من الأراضي الليبية، تمشياً مع اتفاق وقف إطلاق النار والقرار 2570 (2021).

ثالثاً، هناك حاجة إلى تعزيز الجهود في التصدي للتحديات الإنسانية والاقتصادية في البلد. وفي حين حققت ليبيا تقدماً اقتصادياً خلال الأشهر الماضية، فإن أكثر من 1,3 مليون شخص لا يزالون بحاجة إلى مساعدة إنسانية بسبب عواقب النزاع وجائحة مرض فيروس كورونا. وندعو الشركاء الدوليين إلى مواصلة تقديم الدعم للفئات الضعيفة مثل النساء والأطفال والمهاجرين في ليبيا لتلبية احتياجاتهم ومعالجة ما يواجهون من تحديات.

وبالإضافة إلى ذلك، نشيد بشكل خاص بالجهود المبذولة لتطهير الطرق الساحلية الليبية من الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب، بدعم من المركز الليبي للأعمال المتعلقة بالألغام ومخلفات الحروب ودائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام. ومن المشجع أن 120 كيلومتراً من الطرق قد تم تطهيرها. وندعو إلى بذل مزيد من الجهود في مجال تخفيف المخاطر لحماية المدنيين من المتفجرات من مخلفات الحرب.

وفي الختام، تؤكد فييت نام من جديد دعمها القوي لعملية السلام الشاملة التي يقودها الليبيون ويملكون زمامها.

المرفق الثامن عشر

بيان الممثل الدائم لليبيا لدى الأمم المتحدة، طاهر السني

[الأصل: بالعربية]

في البداية أود أنقدم لكم بالشكر، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة. كما أنقدم بالشكر أيضاً للسيد يان كوبيتش على إحاطته، والشكر كذلك موصول لرئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار 1970 (2011) الخاص بلبيبا على تقريره حول أعمال اللجنة.

أحدثكم اليوم بلسان الشارع الليبي، بل وربما بلسان العديد من دول المنطقة التي ملّت من هذه الاجتماعات والإحاطات وتكرار نفس البيانات والتصريحات، لأنها تتطلع إلى اتخاذ خطوات أكثر عملية وواقعية لتنفيذ ما يتم التوصل إليه من قرارات في هذا المجلس والتي من المفترض أنها "قرارات ملزمة"، حتى نستطيع الخروج من دوامة الصراع والتي دامت لعقد من الزمان.

يعمل المجلس الرئاسي وحكومة الوحدة الوطنية يداً بيد من أجل الاستفادة من التطورات الإيجابية التي تشهدها الأوضاع في ليبيا، والتي ما كان لها أن تتحقق لولا الجهود والمبادرات المحلية والوطنية الصادقة، وكذلك بعد قيام عدة دول بدعم مسار الحل السلمي والسياسي، بعيداً عن الحلول العسكرية التي لم تجلب غير الدمار وعدم الاستقرار في ليبيا والمنطقة. لذا نطالب المجتمع الدولي بالاستفادة من هذا الزخم المحلي والدولي لمساعدة بلدي للخروج من أزيمته وتحقيق ما يصبو إليه الشعب الليبي لبناء دولته الديمقراطية، دولة المؤسسات والقانون.

وفي هذا الإطار نود التأكيد على النقاط التالية:

أولاً، نطالب بالتزام جميع الدول بمخرجات مؤتمر برلين حول ليبيا التي تبناها قرار مجلس الأمن 2510 (2020) وما تبع ذلك في القرارين 2570 (2021) و 2571 (2021)، والعمل على دعم التنفيذ الكامل لاتفاق وقف إطلاق النار ومخرجات اللجنة العسكرية المشتركة 5+5، وبالأخص خروج جميع القوات والمرتبقة الأجانب، حتى تتحرر الإرادة الوطنية من أي ابتزاز وتبسط الدولة سيادتها على كامل التراب الليبي.

ثانياً، التأكيد على أهمية أن يظل دور فريق المراقبين الأممين في إطار دعم اللجنة العسكرية ومخرجاتها حسب متطلباتها، وأن يحافظ على شكله المدني، وألا يتحول بأي شكل من الأشكال إلى قوة عسكرية على الأرض.

ثالثاً، نرحب بدور البعثة الأممية في متابعة أعمال اللجنة القانونية المنبثقة عن ملتقى الحوار الليبي، ودعوتها لانعقاد الملتقى الأيام المقبلة، لحسم مقترح القاعدة الدستورية اللازم للانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقررة في 24 كانون الأول/ديسمبر 2021، حتى يستطيع مجلسا النواب والدولة القيام باستحقاقهما حسب ما ورد في خريطة الطريق، وذلك قبل الموعد المحدد من المفوضية العليا للانتخابات بتاريخ 1 تموز/يوليه كحد أقصى.

رابعاً، نطالب الأمم المتحدة بالإسراع في إرسال فريق تقييم الاحتياجات الخاص بدعم الانتخابات في ليبيا، وذلك للوقوف بشكل مباشر وعاجل على متطلبات المفوضية العليا للانتخابات، وأيضاً معرفة التحديات المختلفة التي قد تواجه العملية وكيفية علاجها، وذلك من أجل ضمان إجراء الاستحقاقات الانتخابية في كل مدن ليبيا بنجاح وشفافية، من دون التشكيك في العملية أو نتائجها لاحقاً.

تعمل حكومة الوحدة الوطنية على تنفيذ الولاية المنصوص عليها في خارطة طريق ملتقى الحوار الليبي، وهي ملتزمة بتذليل كافة الصعوبات والعراقيل التي تعيق عملها رغم قصر المدة، وهنا نود الإشارة إلى أن الحكومة تمكنت حتى الآن من توحيد قرابة 80 في المائة من مؤسسات الدولة التنفيذية بشكل كامل. وعملت خلال هذه الفترة القصيرة على إطلاق بعض البرامج والمشاريع لتحسين الوضع الخدمي والاقتصادي للمواطنين، ولكن هناك عدة تحديات ما زالت تواجهها وتعيق تنفيذ برامجها، وعلى رأس تلك المعوقات عدم تسمية المناصب السيادية بعد وتوحيد مؤسساتها، وتأخر إقرار الميزانية العامة. لذا نحن في انتظار مجلسي النواب والدولة لإنهاء استحقاقهما كل حسب اختصاصه، حتى تستطيع الحكومة الإيفاء بوعودها بالشكل الأمثل، وفي هذا السياق نرحب بدعوة رئاسة مجلس النواب لعقد جلسة بالخصوص يوم الإثنين المقبل.

نعيد التأكيد من جديد على أن إحلال السلام يمثل أولوية، وتعتبر المصالحة الوطنية والنجاح في إنجازها العامل الأساسي لتحقيق هذا السلام، ونود هنا أن نشير إلى أن رئيس وأعضاء المجلس الرئاسي قد أعلنوا في 5 نيسان/أبريل 2021 عن إنشاء المفوضية العليا للمصالحة الوطنية، والتي يتركز عملها على تعزيز المصالحة والعدالة ورأب الصدع ولم شمل الليبيين، وذلك من خلال تحقيق العدالة الانتقالية والمصالحة وإرساء مبدأ العفو والتسامح وجبر الضرر. وفي هذا السياق، أعلنت وزارة العدل منذ أيام عن خطوات ملموسة للإفراج عن المحتجزين في السجون والتي بدأت بالإفراج عن 78 سجيناً، وكذلك جرى تبادل للأسرى برعاية لجنة 5+5 منذ أيام، ولا زالت الجهود مستمرة برعاية الحكومة للإفراج عن المواطنين المسجونين بلا تهم، أو من ثبتت براءتهم في كامل أنحاء ليبيا.

وفي نفس الإطار، ندعو مجدداً الاتحاد الأفريقي وبالتعاون مع الأمم المتحدة لدعم مشروع المصالحة الوطنية التي أعلن عنها المجلس الرئاسي، وندعم ما ورد في توصية الأمين العام في تقريره الأخير حول دور الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في أية جهود تبذل من أجل تحقيق المصالحة بين الليبيين.

تشكل قضايا حقوق الإنسان في ليبيا التي تتناولها تقارير الأمم المتحدة، ومن بينها تقارير الأمين العام، جانباً مهماً من عمل حكومة الوحدة الوطنية، حيث تعمل وزارة العدل وغيرها من المؤسسات الوطنية ذات العلاقة وبالتعاون مع مكتب النائب العام على عدد من القضايا التي تخص هذا الجانب، لمحاسبة مرتكبي الجرائم ومنتهكي حقوق الإنسان بكافة أنواعها، والعمل على إرساء مبدأ عدم الإفلات من العقاب، وهنا نتحدث عن كافة الانتهاكات والجرائم منذ عام 2011 من أي طرف كان.

وفيما يخص ملف الهجرة غير الشرعية والوارد في تقرير الأمين العام الأخير، وإذ نؤكد على حرصنا على سلامة المهاجرين وحمايتهم ومنع أي انتهاكات ضدهم، فإننا نؤكد أيضاً على موقفنا الثابت من هذه القضية والمتمثل في رفض كل المحاولات التي تعمل على اختزال الأمر فقط في الظروف التي يعيشها المهاجرون في ليبيا ومعاناتهم في زمن الصراع، دون الإشارة إلى مسؤولية المجتمع الدولي في عجزه عن معالجة جذور المشكلة، وعدم تعامله مع دول المصدر والمقصد، وتقاعسه عن مكافحة ومعاينة تجار البشر وشبكاتهم العابرة للحدود، والاكتفاء بالحديث عن أوضاع المهاجرين في مراكز الإيواء - وهو أمر مهم - لكن يجب ألا ننسى أنهم يمثلون 5% من عدد المهاجرين على الأراضي الليبية، والذين يفقدون حياتهم في الصحراء أو في البحر سعياً إلى حياة أفضل في أوروبا ولا نسمع أي حديث عنهم.

وهنا نضم صوتنا إلى صوت الأمين العام في دعوة الشركاء الدوليين إلى إعادة النظر في سياساتهم المتعلقة بالهجرة، وخاصة تلك السياسات التي ترى أن ليبيا تشكل ملاذاً آمناً للمهاجرين، وتتبع استراتيجية

اعتراضهم في عرض البحر وترغمهم على العودة إلى ليبيا وترفض استقبالهم في أراضيها، فإن كان الوضع الانساني في ليبيا وهي غير مستقرة يقلقكم، ساهموا بإيجابية وفاعلية في استقرار ليبيا وانهوا التدخلات السلبية حتى نستطيع استيعاب اخوتنا بالطرق الشرعية.

لقد تعهد مجلس الأمن والترم بالحفاظ على أموال الشعب الليبي المتمثلة في الأصول الليبية المجمدة، ونود هنا التأكيد على أننا نعترض على قيام بعض الدول باستغلال قرار تجميد الأصول، ومحاولتها وضع اليد عليها من دون الرجوع للدولة الليبية، لذا نحذر تلك الدول بأننا سنلاحقهم قضائياً في حال استمرت هذه المحاولات.

وفي نفس السياق، نعيد التأكيد على مطالبنا السابقة التي ندعو فيها إلى احداث تعديلات على نظام الجزاءات بالصورة التي تمكن المؤسسة الليبية للاستثمار من إدارة هذه الأموال دون رفع التجميد عنها الآن، وكذلك امكانية الاستفادة من هذه الموارد بشكل استثنائي في استثمارات من شأنها أن تعالج الأزمات الإنسانية التي تتعرض لها البلاد، وبالأخص أزمة الكهرباء والطاقة والخدمات الصحية لمواجهة جائحة كوفيد-19، وذلك حسب ما ورد من استثناءات في نظام الجزاءات المعمول به.

ختاماً، نتطلع من جديد إلى دور إيجابي وأكثر فاعلية من هذا المجلس تجاه دعم توافق الليبيين، والعمل على إنهاء كل أنواع التدخلات في ليبيا، وندعو الجميع إلى عدم التستر على المعرقلين، أفراداً كانوا أو كيانات، والذين لا يزال منهم من يسعى إلى إجهاض العملية السياسية وإدخال ليبيا في فوضى من جديد، لخوفهم من ضياع نفوذهم وأن ينتزع الشعب سلطتهم من خلال المسار الديمقراطي الحر المباشر.